مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: واقع السياسة الخارجية العراقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بعد العام 2005
اسم الكاتب: جمال مالك عشم خلف، أ.م.د. وجيه حميد زيدان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7896
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 11:58 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v4i33.273

TJFPS
ISSUE 33

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic
Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

واقع السياسة الخارجية العراقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بعد العام 2005

" The reality of Iraqi foreign policy towards the Gulf Cooperation Council countries after 2005"

Assistant Professor Dr.Wajih Hamid Zeidan [a]
Jamal Malik Asham Khalaf [a]
College of Political Science/Tikrit University [a]

الباحث : جمال مالك عشم خلف [a]
أ.م.د وجيه حميد زيدان [a] *
كلية العلوم السياسية \ جامعة تكريت

Article info.

Article history:
- Received 28 Sep. 2023
-Received in revised form 17 Oct. 2023
- Final Proofreading 07 Nov. 2023
- Accepted 26 Nov. 2023
- Available online 31 Dec. 2023

Keywords:
- Foreign policy
- Iraq
- the Gulf Cooperation Council
- Gulf relations
- After 2003

©2023. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The political changes in Iraq after the US occupation in 2003 led to influencing many of the Iraqi foreign political stances towards the countries of the region, especially the Gulf Cooperation Council countries. Among the Iraqi leaders and decision-makers with policies that are not compatible with the vision and objectives of the Gulf Cooperation Council countries.

After 2005, Iraq's foreign policy towards the Gulf Cooperation Council (GCC) countries witnessed significant changes. With the improvement of security conditions in Iraq, the Iraqi government sought to enhance relations with its Gulf neighbors. Efforts focused on economic cooperation and cultural exchange, aiming to promote regional stability. Despite political disagreements and tensions, Iraq aimed to build trust and understanding with the GCC countries. This shift in relations reflects Iraq's new aspirations for sustainable regional partnership and the achievement of stability in the Gulf.

* **Corresponding Author:** Assistant Professor Dr.Wajih Hamid Zeidan **,E-Mail:** hameed60@tu.edu.iq**,Tel:** xxx **, Affiliation**: College of Political Science/Tikrit University

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام: 28 أيلول2023
-الاستلام بعد التنقيح 17 تشرين الأول 2023
- التدقيق اللغوي 07 تشرين الثاني 2023
- القبول: 26 تشرين الثاني 2023
- النشر المباشر: 31 كانون الأول 2023

الكلمات المفتاحية :
- السياسة الخارجية
- العراق
- مجلس التعاون الخليجي
- العلاقات الخليجية
- ما بعد 2003

الخلاصة : أدت المتغيرات السياسية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، إلى التأثير على الكثير من المواقف السياسية الخارجية العراقية تجاه دول المنطقة، لا سيما دول مجلس التعاون الخليجي، فالسياسة الخارجية العراقية بعد الاحتلال غالباً ما كانت تمثل مراحل تنافر بينها وبين دول المجلس، بسبب ارتباط الكثير من القيادات العراقية وصناع القرار بسياسات لا تتوافق مع رؤية دول مجلس التعاون الخليجي وأهدافها.

بعد عام 2005، شهدت السياسة الخارجية العراقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي تحولات بارزة. مع تحسين الأوضاع الأمنية في العراق، سعت الحكومة العراقية إلى تعزيز العلاقات مع جيرانها الخليجيين. تركزت جهود التقارب على التعاون الاقتصادي والتبادل الثقافي، مع رغبة في تعزيز الاستقرار الإقليمي. ورغم التحديات التي قدمتها بعض الخلافات السياسية والتوترات، إلا أن العراق سعى إلى بناء جسور الثقة والتفاهم مع دول المجلس. هذا التحول في العلاقات يعكس التطلعات الجديدة للعراق نحو الشراكة الإقليمية المستدامة وتحقيق الاستقرار في الخليج.

المقدمة :

ان واقع السياسة الخارجية العراقية التي أتخذتها الحكومات العراقية المتعاقبة تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بعد تغيير النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣، لا سيما بعد عام ٢٠٠٥، بعد ان تم وضع وإقرار الدستور العراقي الجديد، وبما أننا في صدد تناول هذا الموضوع، فكان لابد من التطرق الى نشأة هذا المجلس والظروف التي دعت الى تكوينه، وكذلك دوره في المنطقة .

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في بيان تفاعلات السياسة الخارجية العراقية مع التطورات الدولية في المنطقة وكيف استطاعت هذه السياسة التعامل مع التوجهات والاهداف الخارجية لدول المجلس.

إشكالية الدراسة:

يمكن صياغة إشكالية الدراسة بالآتي: كان للتغيرات السياسية في العراق بعد عام 2003 اثر بالغ في توجهات السياسة الخارجية العراقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما مع وجود العديد من صناع القرار في العراق ممن يعارضون توجهات سياسات المجلس في المنطقة، اذ ان العراق مر بمرحلة الاستقطاب الطائفي الاهلي والذي له انعكاس على السياسة الخارجية العراقية وهذا الامر ادى الى طرح عدة تساؤلات للإجابة عليها ضمن هذا البحث ، ومنها ، ما هي السياسة الخارجية العراقية المطلوب اتخاذها تجاه دول

مجلس التعاون لتحسين العلاقات بين الطرفين ؟ هل يستطيع العراق تطوير علاقاته مع دول مجلس التعاون وسط التحديات والتجاذبات السياسية في الداخل العراقي ؟ .

فرضية الدراسة:

تبعاً للإشكالية أعلاه فيمكن صياغة فرضية الدراسة بالشكل الآتي: مرت السياسة الخارجية العراقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بانعطافات كبيرة بعد عام 2005، ومثلت القيادة السياسية في العراق العامل الأبرز في تحريك توجهات هذه السياسة.

هيكلية الدراسة:

قسمت هذه الدراسة الى ثلاثة مطالب ، المطلب الأول تناولنا فيه نشأة مجلس التعاون الخليجي ودوره في المنطقة، وتناولنا في المطلب الثاني واقع السياسة الخارجية العراقية تجاه دول المجلس، واما المطلب الثالث فإنه سيكون عن مستقبل السياسة الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي .

المطلب الأول

نشأة ودور مجلس التعاون الخليجي في المنطقة

أولًا – نشأة مجلس التعاون الخليجي.

نشأ مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨١ بعد مباحثات طويلة بين دول المجلس استمرت منذ عام ١٩٧٥، اذ أعلن عن إقامة هذا المجلس على هامش مؤتمر القمة الإسلامي في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية في المدة ٢٥ – ٢٨ /٥/١٩٨١، ويتكون مجلس التعاون الخليجي من ستة دول هي كل من (المملكة العربية السعودية، دولة الكويت، دولة الامارات العربية المتحدة، دولة قطر، سلطنة عمان، مملكة البحرين)، ويعد هذا المجلس تنظيماً إقليمياً محدود العضوية، ويشمل نشاطه جميع الميادين السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية والغرض هو الوصول الى نشاط متكامل يصب في خدمة أمن دول الخليج العربي، التي بسبب موقعها الجغرافي والاستراتيجي المتميز جعلها عرضة للغزاة والمستعمرين عبر التأريخ، كذلك نتيجة صغر حجم تلك الدول وضعف قدراتها العسكرية وحاجتها الكبيرة لمواجهة التحديات أرادت هذه الدول ان تكون تكتل تعاوني يساعدها على درء المخاطر التي تحيط بها[1].

تبلغ مساحة دول مجلس التعاون الخليجي حوالي ٢,٤ مليون كيلومتر مربع، كما يبلغ عدد سكان المجلس حوالي ٥٧,٤ مليون نسمة في العام ٢٠١٩، وذلك حسب إحصائيات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، وبلغ متوسط النمو السكاني السنوي لمجلس التعاون حوالي ٢.٥ بالمائة خلال الفترة ٢٠١٥ – ٢٠١٩، وتتوزع نسبة السكان في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠١٩ بالنسب التالية : ٥٩,٧ بالمائة في المملكة العربية السعودية، ١٧ بالمائة في دولة الامارات العربية المتحدة، ٨,١ بالمائة في سلطنة عمان ٧,٨ بالمائة في دولة الكويت، ٤,٩ بالمائة في دولة قطر، ٢,٦ بالمائة في مملكة البحرين، ويتضح لنا من عدد السكان صغر حجم دول مجلس التعاون الخليجي اذا ما قارناها بدولة مصر التي يبلغ عدد سكانها ضعف عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي، كما يتبين لنا ان تعداد سكان دولة المملكة العربية السعودية تعادل حوالي ٦٠ بالمائة من سكان دول المجلس، والباقي ٤٠ بالمائة يتوزع على الخمسة دول الباقية من مجلس التعاون الخليجي[2].

---

[1] دعاء جمعة نعمة، " دول مجلس التعاون الخليجي وإدارة الأزمات الإقليمية (ازمة اليمن انموذجا)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٦، ص٦.

[2] المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ملخص إحصائي حول إحصاءات السكان في مجلس التعاون، ٢٠١٩.

وتتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بموقع استراتيجي متميز، اذ انها تقع ما بين القارات العالمية الثلاث (اسيا وافريقيا وأوروبا)، فضلًا عن كونها تطل على أهم الممرات البحرية (البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والخليج العربي)، مما جعلها تشرف على أهم خطوط النقل البحرية والبرية والجوية، ولاعب أساسي في حركة التجارة الدولية والإقليمية، فضلًا عن ما تمتلكه دول مجلس التعاون من ثروات طبيعية كبيرة، وخاصةً النفط والغاز، اذ يبلغ إجمالي إنتاج النفط الخام خلال العام ٢٠٠٧ لدول المجلس نحو ١٦ مليون برميل يوميا، كما ان إنتاج الغاز الطبيعي بلغ نحو ١٨١ مليون متر مكعب لنفس العام، كما يبلغ الاحتياطي النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي حوالي ٦٠ بالمائة من الاحتياطي الاستراتيجي العالمي للنفط [1].

ثانياً – دور مجلس التعاون الخليجي في المنطقة.

لعب مجلس التعاون الخليجي أدوارًا كثيرة منذ نشأته عام ١٩٨١ ولغاية الآن، وعلى كافة المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد كان اول دور تلعبه دول مجلس التعاون الخليجي بعد تشكيله، هو مساندة العراق في حربه مع إيران، وقد تباين مستوى الدعم بين دول الخليج، اذ أعلنت كل من السعودية والكويت والامارات، موقفهم الداعم والعلني للعراق تحت شعار" دعم العرب لشقيقهم ضد عدوه الطامع في أرضه "، خاصةً وأن إيران غالبًا ما تعد أن أغلب الأراضي في دول الخليج العربي تعود عائديتها الى إيران، وبهذا يكون الوقوف الى جانب العراق في حربه ضد إيران، قد جاء لصد الأطماع الإيرانية في المنطقة، وقد ساندت دول الخليج العراق بالأموال ، اذ كانت تمول صفقات السلاح التي يعقدها العراق مع دول العالم فضلًا عن إستخدام موانئ دول الخليج لما يحتاجه العراق من متطلبات لإدامة الزخم العسكري وحتى في الجانب الإعلامي تم الدعم من قبل دول الخليج، وكان بعض شيوخ وأمراء الخليج يزورون ساحات الحرب عندما تشتد المعارك على حدود العراق الجنوبية الشرقية، وحصل العراق على الدعم حتى من قبل حلفاء وأصدقاء دول الخليج العربي، وخاصةً الدعم المعلوماتي والاستخباراتي الأميركي[2].

وان المتتبع للعلاقات العراقية الخليجية يرى ان أفضل فترة لهذه العلاقة كانت فترة الحرب العراقية – الإيرانية، اذ وقفت دول مجلس التعاون الخليجي بكل ما تملك مع العراق حتى نهاية الحرب عام ١٩٨٨، واستمرت العلاقات بين العراق ودول الخليج بمستوى جيد حتى حدوث أزمة التوتر بين العراق ودولة الكويت، وغزو العراق للكويت، وحدوث الطامة الكبرى، وهي حرب الخليج الثانية، التي أدخلت العراق في نفق مظلم، وكان دور مجلس التعاون بأنهم وقفوا موقفًا موحدًا بالضد من العراق، وسعت دول مجلس التعاون الخليجي الى انتهاج الإستراتيجية الأمريكية التي تسعى الى تدمير العراق وإضعافه، وتهديم بناه التحتية، لذلك عملت

---

(1) محمد صادق محمد إسماعيل، **مجلس التعاون الخليجي في الميزان**، (مصر: دار العلوم للنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص٧.

(2) خليل الحجاج،" دور الحرب العراقية الإيرانية في تأزيم العلاقة بين العراق ودول الخليج "، **مجلة المنارة**، المجلد ١٣، العدد٧، (الأردن : ٢٠٠٧)، ص٢٨٩ – ٢٩٠.

دول الخليج على تطبيق الحصار الاقتصادي المفروض على العراق من قبل مجلس الامن، وبهذا فإن دول مجلس التعاون الخليجي لعبت دورًا كبيراً في إضعاف العراق والوقوف ضده، نتيجة تصرفه العدواني ضد دولة الكويت وتدمير منشآتها النفطية والحيوية، لذلك كان الموقف متوحد من قبل دول مجلس التعاون الخليجي ضد العراق، بعد ان ساندت هذه الدول العراق في حربه ضد إيران إذًا نستنتج من ذلك ان دول الخليج لها تأثير واضح في تغيير الخارطة السياسية في المنطقة ولها القدرة والإمكانيات العالية في لعب دور قيادي في المنطقة [1].

تعد دولة الكويت من اكثر الدول التي دخل العراق معها في إشكالات منذ قيام الدولة العراقية عام ١٩٢١، بسبب مطالب الكويت الدائمة بترسيم الحدود بين البلدين، وكذلك المطالبات العراقية بضم الكويت الى العراق، وقد حدثت اول أزمة بين العراق والكويت عام ١٩٣٧ عندما طالب الملك غازي بضم الكويت الى العراق، وذلك عن طريق الإذاعة الموجهة آنذاك من القصر الملكي في بغداد (قصر الزهور)، وقد ساند مطالب الملك غازي بعض المعارضين الكويتين، وشنَّ هجوماً على نظام الحكم في الكويت، وعبر الملك غازي عن رغبته بضم الكويت الى العراق قائلاً (ان الكويت جوهرة الخليج الثمينة والميناء الطبيعي للعراق وباتت مهددة بأخطار جسيمة وأنها قائمقامية عثمانية ومقاطعة عراقية قبل نشوب الحرب العالمية الأولى)، وقد ساندت الصحف العراقية دعوة الملك غازي بضم الكويت الى العراق، ودعت شيخ الكويت إلى الموافقة على طلب الملك غازي، موضحتاً ان ذلك الضم هو في مصلحة أسرة آل صباح، وقد تحولت تلك الدعوة الى مطالبة رسمية، اذ قام وزير الخارجية العراقي (توفيق السويدي) بمخاطبة السفير البريطاني في بغداد، عن رغبة العراق بضم دولة الكويت إليه، ولكن هذا الطلب قوبل بالرفض من قبل الحكومة البريطانية، وضلت القضية عالقة، حتى إنتهت بوفاة الملك غازي في حادث اصطدام سيارته الغامض عام ١٩٣٩، وقد تجددت الأزمة بين العراق والكويت، عندما أعلن الرئيس الأسبق عبدالكريم قاسم في مؤتمر صحفي في بغداد بتأريخ ١٩٦١/٧/٢٥ عن ضم الكويت الى العراق، اذ صدر في اليوم التالي مرسوماً جمهورياً بتعيين شيخ الكويت قائمقام لقضاء الكويت التابع للواء البصرة، وقامت الحكومة العراقية بتوزيع مذكرة على سفراء الدول العربية والأجنبية في بغداد جاء فيها: (ان الكويت جزء لا يتجزأ من البصرة منذ زمن طويل، خاصةً أيام الحكم العثماني، وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، وكانت ردة فعل الكويت بأنها دولة عربية مستقلة، وطلبت من المملكة العربية السعودية التدخل لحمايتها، وكذلك طلبت من بريطانيا ان تقوم بحمايتها، وقد استجابة بريطانيا لمطالب الكويت وقامت بإنزال قواتها في الكويت، وقد لاقى قرار عبدالكريم قاسم بضم

[1] عبدالكريم صالح المحسن، مجلس التعاون الخليجي ومستقبل العلاقات العراقية-الخليجية، موقع الحوار المتمدن، تاريخ النشر ٢٠١١/٧/١٤، متاح على الرابط https://m.ahewar.org/s.asp?aid=267178&r=0، تاريخ الإطلاع ٢٠٢١/٨/١٤.

الكويت الى العراق، رفضاً عربياً ودولياً، وقام عبدالكريم قاسم بتحشيد الجيش العراقي على الحدود العراقية الكويتية، وفي المقابل تم تشكيل قوات عربية للدفاع عن الكويت قوامها أربعة الاف جندي، وعندما وصلت تلك القوات الى الأراضي الكويتية في ١٩٦١/٩/١٠، انسحبت القوات العراقية من الحدود الكويتية، وانتهت المشكلة، ولكنها عادت الى الظهور مرة ثانية بتأريخ ١٩٦٢/١٢/٤على اثر خطبة ألقاها عبدالكريم قاسم بمناسبة نجاته من حادثة الاغتيال، وبقية الأجواء مشحونة بين البلدين، مع مناوشات عسكرية على الحدود حتى إنتهت بمقتل عبدالكريم قاسم في ثورة عام ١٩٦٣، وتسلم عبدالسلام عارف الحكم في العراق[1].

وبهذا تعد دولة الكويت هي المسبب لكل الخلافات والقطيعة التي حدثت بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، والتي كان آخرها الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، والتي كانت القشة التي قصمت ظهر البعير، وبداية أفول نجم الدولة العراقية وخروجها من ميزان القوى الإقليمية على اثر ذلك الحدث الكبير، وعليه ضلت المسألة الكويتية حاضرة في حسابات القادة العراقيين ما عدى فترة الحرب العراقية – الإيرانية، بسبب حاجة العراق الى الدعم الاقتصادي واللوجستي من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك بسبب موقف دولة الكويت المبني على رأي جماعي من قبل دول مجلس التعاون، بأن هزيمة العراق من قبل إيران يعني توسع النفوذ الإيراني في المنطقة وزيادة حجم الخطر على بلدان الخليج، لذلك كان القرار من قبل دول مجلس التعاون الخليجي هو مساندة العراق في حربه ضد إيران، والحيلولة دون حدوث توسع لإيران في المنطقة، ولم يكن في الحسبان ان العراق سينقلب على دول الخليج ويقدم على غزو الكويت عند نهاية تلك الحرب، وبهذا بدأ عهد جديد من القطيعة الخليجية والعربية والعالمية ضد العراق وعزله عن المجتمع الدولي واعتباره من الدول المارقة التي تهدد السلم والأمن الدوليين[2].

ولعبت دول مجلس التعاون الخليجي ادواراً كثيرة في المنطقة العربية منذ نشأته ولغاية الآن، وقد يكون أكثرها وأهمها، الموقف الداعم للقضية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي لأراضيه، اذ دائماً ما تأكد دول مجلس التعاون الخليجي من خلال بياناتها الختامية على ضرورة إنسحاب إسرائيل من الأراضي العربية كافة التي احتلتها بعد عام ١٩٦٧، ومن المواقف الحازمة التي إتخذتها دول المجلس، هو قطع العلاقات الدبلوماسية مع عدد من الدول الأفريقية، ووقف المساعدات عن أي دولة تقوم بإعادة علاقتها مع إسرائيل، ومنها قطع العلاقة مع كل من (زائير وكوستاريكا) عام ١٩٨٢، بسبب إعادة علاقاتها مع إسرائيل، وفي عام ١٩٨٤، قطعت دولة الكويت علاقتها الدبلوماسية مع (ليبيريا)، لنفس السبب، وكانت دولة الكويت هي الوحيدة التي تمتلك علاقة مع هذه الدولة، كما لعبت دول مجلس التعاون الخليجي على تنقية الأجواء بين الدول العربية

(1) عبدالكريم صالح المحسن، مصدر سبق ذكره ، ص١٣ – ١٥.
(2) عبدالمالك خلف، **أبحاث في تاريخ الكويت**، (الكويت: دار فرطاس للنشر، ١٩٩٨)، ص١٦٦.

المختلفة فيما بينها، ومن هذه الجهود تخفيف التوتر بين العراق وسوريا عام ١٩٨٢، وكذلك بين الفلسطينيين أنفسهم، كما ساعدت مبادرة مجلس التعاون الخليجي على إبرام إتفاقية الجزائر في منتصف عام ١٩٨٤ بين العناصر الفلسطينية المتنافسة ، ويتضح من ذلك انه كانت هناك رغبة حقيقية لدى دول مجلس التعاون في وحدة الصف العربي ونبذ الخلافات بين الأشقاء العرب وتوحيد الجهود العربية لمواجهة التحديات التي كانت ولا زالت تواجه الأمة العربية وفي مقدمتها الخطر الصهيوني[1].

قام مجلس التعاون الخليجي بالعديد من المساهمات الفعالة لدعم القضايا العربية، فمثلًا على مستوى سياسة المجلس الخارجية، ساهم المجلس في إنهاء الحرب العراقية الإيرانية، وذلك من خلال استحصال عدة قرارات من قبل مجلس الامن، قرار رقم ٥٤٠ عام ١٩٨٣، وقرار رقم ٥٢٢ عام ١٩٨٤، ودعت تلك القرارات الى وقف العمليات العسكرية في الخليج وعدم التعرض للسفن والمنشآت الاقتصادية والدولية، وآخرها قرار ٥٩٨ عام ١٩٨٧، الذي تمت الموافقة عليه لاحقًا من قبل الطرفان العراقي والإيراني في وقف اطلاق النار عام ١٩٨٨، وكذلك ساهم مجلس التعاون في تحشيد الجهود الإقليمية والدولية من اجل تحرير دولة الكويت من الاحتلال العراقي عام ١٩٩١، وبالنسبة للقضية الفلسطينية بقيت ولا زالت دول مجلس التعاون الخليجي تدعم حقوق الشعب الفلسطيني، وبالنسبة للعراق، أكدت دول مجلس التعاون حرصها على وحدة الأراضي العراقية بعد احتلاله عام ٢٠٠٣ والوقوف إلى جانب الشعب العراقي ودعم قرار مجلس الامن رقم (١٥٤٦) الصادر بتاريخ ٢٠٠٤، وأيضاً سعى مجلس التعاون الجانبين الى حل الازمة التي حدثت بين سوريا ولبنان عام ٢٠٠٥، وأشاد المجلس بقرار الحكومة السورية بالانسحاب من لبنان، وحل الأزمة بالطرق السلمية، كل تلك المساهمات الفعالة التي بذلها مجلس التعاون الخليجي من أجل خدمة الأمة العربية، كون دول هذا المجلس جزء من الوطن العربي وتتأثر وتؤثر في استقراره وأمنه [2].

وفيما يخص دور دول مجلس التعاون الخليجي في احداث الربيع العربي التي بدأت عام ٢٠١١، فقد أتخذت دول المجلس مواقفاً مختلفة من كل أزمة، وذلك حسب المصالح المشتركة لدول المجلس، ومدى تأثير كل أزمة على أمن دول المجلس من جهة، وعلى امن ومستقبل دول المنطقة من جهةٍ أخرى، فبالنسبة للأزمة السورية، فقد إتخذت دول المجلس الموقف الداعم للنظام السوري في بداية الأزمة ولمدة ستة اشهر، وتم تقديم الدعم المالي خلال هذه الفترة، ولكن بعد ان خرجت الأزمة السورية عن دائرة الصراع الداخلي، وقامت دول مثل روسيا وإيران في التدخل ومساندة النظام السوري، وتشكيل محور يساعد على تقوية نفوذ إيران في

---

(1) نايف علي عبيد، مصدر سبق ذكره، ص١٧٨.

(2) محمد صادق محمد إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٩٦ – ١٠٠.

See: Adwan, A. I. (2019). Iraq's regional standing In the International Competition situation in the Middle East. Tikrit Journal For Political Science, 484-510.

المنطقة، قامت دول مجلس التعاون الخليجي، بالوقوف بالضد من هذا التحالف، ودعت الى رحيل نظام بشار الأسد، ودعمت المعارضة السورية، وأعترفت بالحكومة الانتقالية السورية الموقتة، وأكد وزير الخارجية السعودي (عادل الجبير)" ان لا مكان للرئيس بشار الأسد في سوريا لإن اقتطاع كيان سوري جديد يسيطر عليه بشار الأسد معناه الحفاظ على المصالح الإيرانية في المنطقة[1].

وكان لدول مجلس التعاون الخليجي دورا في حفظ الأمن والاستقرار في البحرين خلال المظاهرات التي انطلقت ضد النظام البحريني ابتداءً من 2012 /2/24 حينما تدخلت قوات درع الجزيرة التابعة لمجلس التعاون الخليجي في حفظ الامن في البحرين، وتم اعلان حالة الطوارئ، واعتبرت دول مجلس التعاون الخليجي ان هذه الاحداث كانت مدعومة من قبل إيران التي تسعى الى زعزعة الامن والاستقرار في منطقة الخليج من خلال دعم الأقليات الشيعية المتواجدة في دول الخليج، وكانت البحرين إحدى هذه الدول، ولكن الفارق ان البحرين ذات أغلبية شيعية، مما أدى الى تفاقم الاحداث فيها، وطلبت تدخل قوات درع الجزيرة للمساعدة في الحفاظ على الامن والاستقرار في البحرين[2].

اما ما يخص الأزمة اليمنية، فقد تعاملت معها دول مجلس التعاون الخليجي على نفس السياق في مواجهة الخطر الإيراني الذي يسعى الى توسيع نفوذه في المنطقة، والتي من ضمنها الجماعة الحوثية التي تسعى الى السيطرة على دولة اليمن، وتكون الذراع الإيراني الأخطر الذي يهدد امن دول الخليج العربي، لذلك فقد تعاملت معها دول الخليج بعزم لأنها تمثل الخطر الأكبر الذي يهدد الخاصرة الجنوبية لدول مجلس التعاون الخليجي، ولذلك قامت دول المجلس بالتدخل في اليمن بعد ان سيطرت جماعة الحوثي على العاصمة اليمنية " صنعاء "، عبر إنطلاق عملية "عاصفة الحزم " ضد الحوثيين بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٦، بمشاركة دول مجلس التعاون الخليجي ما عدى سلطنة عمان، فضلًا عن مشاركة عدة دول عربية، مثل المغرب والسودان والأردن ومصر، وبدعم من دول أخرى مثل باكستان وتركيا والولايات المتحدة الأميركية، وحضيت عملية عاصفة الحزم بتأييد الجامعة العربية وأكثر الدول العربية، ما عدى العراق والجزائر وأثبتت هذه العملية العسكرية ضد الحوثيين، بإن دول الخليج وعلى رأسهم السعودية، قادرة على لعب دور في المنطقة ودرأ الأخطار عن نفسها، وصد التوسع الإيراني في اليمن وغيرها[3].

لقد اثبت مجلس التعاون الخليجي وجوده في المنطقة من خلال الأدوار الفعالة التي قام بها منذ تأسيسه ولغاية الآن، ولعل أكثر فترة ساعدت على تنامي دور مجلس التعاون الخليجي، هي فترة ما بعد أحداث

---

(1) دعاء جمعة نعمة، مصدر سبق ذكره، ص١٢٠.

(2) نصيرة عكول،" دول مجلس التعاون الخليجي في ظل التحولات الجديدة لمنطقة الشرق الأوسط ٢٠١٠ – ٢٠١٤ "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري، الجزائر، ٢٠١٥، ص٤٨.

(3) دعاء جمعة نعمة، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٢ – ١٨٣.

الربيع العربي، اذ أدت هذه الاحداث الى تساقط أنظمة اكثر الدول العربية نتيجة تلك الاحداث، وفي المقابل كان هناك ثبات وإستقرار لدول مجلس التعاون، ما عدى حدوث بعض الازمات في بعض دول المجلس، ولكن استطاعت هذه الدول ان تخرج من تلك الأزمات بمساعدة دول المجلس، وكذلك استطاعت دول مجلس التعاون الخليجي ان تلعب دورًا مهماً في حل الأزمات التي اجتاحت الدول العربية، وبذلك ساعدت احداث الربيع العربي على بروز دول مجلس التعاون كلاعب أساسي في المنطقة، واثبت بالدليل القاطع ان دول مجلس التعاون الخليجي هي الدول العربية الوحيدة التي لا تزال تؤكد وجودها الحقيقي كدول لديها القدرة على الاختيار والفعل في الداخل والخارج، وعلى هذا الأساس فأنه من المتوقع ان ينتقل مركز الثقل العربي الى منطقة الخليج العربي، خاصةً في ظل تضاؤل دور الجامعة العربية، وفي ظل ما تمتلكه دول مجلس التعاون من إمكانيات اقتصادية كبيرة ساعدت على بروز دورها بشكل متناهي في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية في معظم الدول العربية [1].

[1] وضحة ذيبان غنام،" دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج ٢٠٠٣ – ٢٠١١ "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١١، ص١٢٢.

المطلب الثاني

السياسة الخارجية العراقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بعد عام ٢٠٠٥

تضمن هذا المطلب واقع السياسة الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بعد عام ٢٠٠٥، وبعد ان تم وضع الدستور العراقي الجديد الذي حدد شكل الدولة العراقية وكذلك وضع الأسس والقوانين التي تحدد علاقة العراق بمحيطه العربي والإقليمي وكيفية التعامل مع دول المنطقة والعالم، فقد حدد الدستور في مادته الثامنة من الباب الأول، المبادئ الأساسية،(ان يرعى العراق مبدأ حسن الجوار ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على أساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل ويحترم التزاماته الدولية)، وعلى هذا الأساس بدأ العراق صفحة جديدة في علاقاته مع جواره العربي والإسلامي، وكذلك علاقاته مع المجتمع الدولي عامةً[1].

وتم تناول سياسة العراق الخارجية تجاه كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي على حدة بعد عام ٢٠٠٥، ابتداءً من دولة الكويت، لأنها تعد أكثر دولة مرت بخلافات مع العراق، وكانت هي السبب في تردي علاقة العراق مع دول مجلس التعاون الخليجي.

أولًا – سياسة العراق الخارجية تجاه دولة الكويت بعد عام 2005 .

سعى العراق الى رأب الصدع في علاقته مع دولة الكويت بعد تغيير النظام السياسي فيه بعد عام ٢٠٠٣، فكانت اول مبادرة من قبل حكومة منتخبة من قبل الشعب العراقي بزيارة دولة الكويت في الشهر السادس من عام ٢٠٠٥، اذ قام رئيس الوزراء في الحكومة العراقية المؤقتة "إبراهيم الجعفري " بزيارة دولة الكويت برفقة وفد عراقي كبير بعد شهر من تسلمه رئاسة الحكومة العراقية المنتخبة من قبل الشعب العراقي وفق الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، وكان في استقبال الوفد العراقي، رئيس الوزراء الكويتي " صباح الأحمد الصباح " وقد وصفت هذه الزيارة من قبل الجانب الكويتي بأنها زيارة تأريخية، لأنها اول زيارة لرئيس وزراء عراقي منتخب من قبل الشعب العراقي، وقد ناقش الوفد العراقي سبل تطوير العلاقات بين البلدين، وكيفية تجاوز تراكمات المرحلة الماضية وألتقى رئيس الوزراء العراقي في حينها بعدد من رجال الاعمال الكويتيين وحثهم على العمل والاستثمار في العراق[2].

---

[1] دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥، الباب الأول، المبادئ الأساسية، المادة الثامنة، ص٥.

[2] محمد عبدالرحمن يونس، "الكويت والمتغيرات السياسية في العراق"، **مركز الدراسات الإقليمية**، العدد١٢، (جامعة الموصل : ٢٠٠٨)، ص٦-٧.

تم بعد ذلك تشكيل حكومة عراقية دائمة برئاسة رئيس الوزراء السابق " نوري المالكي " رحبت الكويت بهذه الحكومة، ووجهت دعوة رسمية الى رئيس الحكومة الجديد لزيارة الكويت وقد لبى رئيس الوزراء العراقي الدعوة وقام بزيارة الكويت في الشهر السابع من عام ٢٠٠٦ وتم خلالها مناقشة القضايا المتعلقة بين البلدين، وكان الجانب العراقي متفائل حول تطور العلاقات الثنائية بين البلدين، وفي ذات السياق الذي يسعى اليه العراق في تقوية علاقاته مع دولة الكويت قام نائب رئيس الجمهورية " طارق الهاشمي " بزيارة رسمية الى الكويت وبرقة وفد عراقي رفيع المستوى في الشهر الثالث من عام ٢٠٠٧، وقد بحث الجانبان سبل تعزيز العلاقات بين الجانبين وكان موضوع الديون الكويتية المستحقة على العراق حاضرًا، ولكنه قوبل بالرفض الشديد من قبل مجلس الأمة الكويتي، وهنا بدأت العلاقات العراقية – الكويتية تأخذ أتجاه التصعيد والتوتر بين البلدين، اذ قام عدداً من أعضاء البرلمان العراقي رداً على الموقف المتشدد من قبل الجانب الكويتي بخصوص التعويضات، بتبني مشروع يطالب دولة الكويت بتعويضات كونها كانت شريكًا أساسيا في غزو العراق، الامر الذي أدى الى خسارة العراق مئات المليارات من الدولارات بسبب الخراب والدمار الذي لحقه على اثر هذا الغزو الأميركي[1].

في شهر آب عام ٢٠١٩ وجه العراق شكوى رسمية الى الأمم المتحدة ضد دولة الكويت بخصوص شروعها في بناء ميناء مبارك الكبير، وأدعى العراق ان إقامة هذا المشروع سيساهم في تغيير الحدود البحرية التي لم يصل الطرفان الى اتفاق بشأنها لغاية الان، وطلب العراق من الأمم المتحدة عند النظر في القضية ان تؤخذ بنظر الاعتبار الحقوق الخاصة والتاريخية للعراق وهذا الطلب العراقي أرجع دولة الكويت إلى أيام الغزو ومطالبة العراق لحقوقه التاريخية فيها، وفي شأن آخر طلب العراق كشرط مسبق ان تتم تسوية حدوده مع إيران قبل ان تتم التسوية مع الكويت وهذا الامر يشير الى الثقل السياسي الإيراني في العراق، وهنا تسعى إيران إلى ان تبقى هي الشريك الوحيد لبغداد، خاصةً بعد فرض العقوبات على طهران من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، واصبح العراق المنفذ الوحيد لطهران، لذلك فإن إيران تضع العراقيل امام أي تقدم في تسوية النزاع الحدودي بين العراق والكويت، لأن ذلك من شأنه (حسب نظرة إيران) ان يقوض العلاقة بين العراق وإيران، ويتم استبدال الكويت بإيران كمنفذ تجاري واقتصادي[2].

---

[1] رابعة فلاح سند ،" العلاقات الكويتية العراقية : الواقع ورؤية مستقبلية "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٣، ص٢٨ – ٢٩.

[2] بدر السيف، توسيع نطاق المفاوضات خطوة فعالة لتسوية الخلاف البحري بين العراق والكويت، مقال منشور على موقع مركز مالكوم كير – كارنيغي للشرق الأوسط، متاح على الرابط، https://carnegie-mec.org/2021/04/12/ar-pub-84272، تاريخ الاطلاع ٢٠٢١/٨/٢٢.

وفي آخر تطورات السياسة الخارجية العراقية تجاه الجوار العربي والعالم، فقد اعلن رئيس الوزراء العراقي " مصطفى الكاظمي " بعد تشكيله للحكومة في ٢٠٢٠/٥/٦، عن خارطة طريق للسياسة الخارجية العراقية، والتي سوف تعتمد على ثلاثة أسس، وهي " السيادة والتوازن والتعاون " قام خلالها رئيس الوزراء العراقي الحالي بعدة جولات دبلوماسية إقليمية ودولية، وخلال مدة ثمانية اشهر بعد ترأس الكاظمي لحكومة العراق، كان هناك عدة زيارات من قبل رؤساء دول ووزراء خارجية إلى العراق، والتي من ضمنها زيارة رئيس الوزراء الكويتي، كل ذلك يدل على ان العراق يسعى الى من خلال سياسته الخارجية إلى العودة الى حاضنته العربية وان يقيم علاقات متوازنة مع محيطه الإقليمي والدولي مبنية على أساس التعاون والمصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول[1].

وفي آخر زيارة لدولة الكويت من قبل العراق، قام رئيس الوزراء العراقي الحالي "مصطفى الكاظمي " بزيارة دولة الكويت بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٢، بحث خلالها سبل تعزيز العلاقة بين البلدين الشقيقين على كافة المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، ودعى الكاظمي امير الكويت إلى حضور قمة دول الجوار العراقي المزمع عقدها في بغداد نهاية الشهر الجاري وقد اتفق رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، ونظيره الكويتي الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، على تشكيل لجنة سياسية عليا للتفاوض بشأن الملفات العالقة بين البلدين، واكد الكاظمي استعداد الحكومة العراقية التعاون والعمل مع الحكومة الكويتية، بما يجسد العلاقات الأخوية التاريخية بين البلدين، بروح من الاحترام المتبادل، والرغبة الصادقة في التعاون المشترك لتعزيز العلاقات في المجالات كافة وتطويرها بما يحقّق تطلعات الشعبين الشقيقين، وبهذا يعمل العراق جاهدًا في تسخير سياسته الخارجية من أجل تعزيز علاقاته الثنائية مع دولة الكويت وحل جميع المشكلات العالقة بين البلدين[2].

ثانياً – سياسة العراق الخارجية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام ٢٠٠٥.

عمل العراق بعد ان تم تشكيل اول حكومة منتخبة من قبل الشعب العراقي على توطيد علاقته مع جواره العربي، وكانت دولة السعودية من ضمن الدول العربية المهمة التي سعى العراق الى تحسين علاقته بها بعد القطيعة التي حصلت معه على اثر غزو الكويت، وتتمتع دولة السعودية بأهمية كبيرة لدى العراق، وذلك لعدة أسباب ؛ ومنها ان السعودية لديها حدود مشتركة وطويلة مع العراق ومن مصلحته ان تكون له علاقات

---

[1] صالح بركة شنداغ وألبير جزمي أوزدمير،" تقييم العراق ٢٠٢٠ : السياسة الخارجية والتوقعات من عام ٢٠٢١ "، **مركز دراسات الشرق الأوسط**، العدد٢٧٧، (أنقرة : ٢٠٢١)، ص٣.

[2] وليد الخزرجي، لماذا استبق الكاظمي قمة "جوار العراق "بزيارة خاطفة للكويت ؟، مقال منشور على موقع عربي ٢١، تاريخ النشر ٢٠٢١/٨/٢٣ متاح على الرابط التالي https://m.arabi21.com/Story/1380296، تاريخ الاطلاع ٢٠٢١/٨/٢٣.

تعاون مع السعودية وخاصةً في المجال الأمني، وكذلك تعد السعودية من الدول التي لديها ثقل في المنطقة وعامل مساعد على تحقيق توازن للقوى في الإقليم العربي والإسلامي، ولكن بسبب دخول عدد كبير من المقاتلين والانتحارين السعوديين الى العراق منذ عام ٢٠٠٣، بحجة محاربة المحتل الأميركي، لم يحصل تقدم وتطور في العلاقة بين البلدين، اذ أثرت تلك الجماعات المتطرفة على مستوى الامن في العراق، وهذه الجماعات جاءت على ضوء فتاوى التكفير والجهاد التي كانت تصدر من قبل بعض رجال الدين في السعودية وهذا الأمر أدى الى حدوث توتر في العلاقات بين البلدين [1].

مرت العلاقات العراقية – السعودية بفترة جمود دامت حوالي ثمانية سنوات، وهي الفترة التي كان فيها السيد " نوري المالكي " رئيسًا لوزراء العراق منذ عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٤، اذ تمثلت هذه الفترة، بالتناحر والتنافس الأيديولوجي بين المذهبين السني والشيعي ؛ اذ كانت السعودية تمثل المذهب السني المتشدد، بينما كانت حكومة العراق تمثل المذهب الشيعي المتشدد برعاية الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وقد أحست السعودية بمدى توسع النفوذ الإيراني في العراق وحاولت التصدي له بشتى الطرق، وقد يكون إحداها هو السماح للمجاهدين بالدخول عن طريق السعودية الى العراق بحجة مقاتلة المحتل الأميركي، وقد أخذت الحكومة العراقية تتهم السعودية بدعم الإرهاب فكريًا وإعلامياً وماديًا، وكانت سياسة العراق الخارجية تجاه السعودية تمثل الرؤية المذهبية الضيقة لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي في ان السعودية دولة عدوة للعراق، ومن المؤكد ان هذه الرؤية العراقية تجاه السعودية لا تمثل دولة العراق بالعموم، وإنما تمثل رؤية وتصور أصحاب القرار في الحكومة العراقية، والذين يدينون بالولاء لإيران، وسياسة العراق الخارجية في تلك الفترة كانت تسير بشكل غير طبيعي وغير متوازن، اذ كانت تميل في توجهها نحو إيران أكثر من أي طرف ثاني، وخاصةً دول مجلس التعاون الخليجي[2].

سعى العراق الى تعزيز العلاقات مع دول الخليج العربي وبدأ صفحة جديدة من علاقات التعاون وحسن الجوار، وذلك من خلال زيارة المسؤولين العراقيين الى دول المنطقة، اذ قام رئيس الجمهورية الأسبق " غازي عجيل الياور " بزيارة إلى بعض دول مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠٠٥، ومن ضمنها السعودية، كذلك قام وزير الخارجية السابق " هوشيار زيباري " بزيارة السعودية عام ٢٠٠٧، بقيت السعودية تعبر عن قلقها من النفوذ الإيراني المتزايد في العراق، اذ وجه وزير الخارجية السابق " سعود الفيصل " انتقاداً الى الحكومة العراقية على طبيعة علاقتها مع إيران، وقام وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري بالرد على تصريح وزير الخارجية السعودي بالقول (نحن نكن تقديرًا كبيرًا لقيادة المملكة وللأمير سعود الفيصل وما طرحه من من

---

[1] جين لينينمونت وآخرون، **" العراق على الساحة الدولية السياسة الخارجية والهوية الوطنية في المرحلة الانتقالية"، م<u>ركز</u> <u>الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية</u>**، العدد ١٢٦، (أبو ظبي : ٢٠١٤)، ص٦٧.

[2] علي بشار، مصدر سبق ذكره، ص٥١.

مجموعة مخاوف، ناقشناه فيها بطريقة مباشرة وبحوار صريح وواضح)، قام العراق بفتح سفارته في الرياض عام ٢٠٠٩، وفي المقابل تعهدت السعودية بفتح سفارتها في بغداد، كل ذلك كان يجري ضمن سعي العراق في تعزيز سياسته الخارجية تجاه السعودية [1].

أكثر ما اخر تطور العلاقات الثنائية بين العراق والسعودية هو الخلاف الشخصي بين الملك عبدالله، ملك السعودية، ورئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي، وكان الملك عبدالله هو أول زعيم عربي يلتقي بالمالكي عندما أصبح رئيساً للوزراء، وتحدث الملك عبدالله صراحة مع المالكي، وقال له (إذا كنت مع العرب فسأكون أحسن اصدقائك واساندك، وإذا كنت مع إيران فإني سأكون ضدك)، وأوعد المالكي الملك عبدالله بأنه سيكون مع العرب وأنه سوف يعمل على دمج سنة العراق في الحكومة الجديدة، وان يتعامل مع الجميع بإنصاف بعيدًا عن الطائفية، ولكن المالكي لم يفي بوعوده للملك عبدالله، وحاول الامريكان تقريب وجهات النظر بين الطرفين، ولكن الملك عبدالله أبلغ الامريكان ان المالكي قد خدعه وأنه لن يتصالح معه طوال حياته، وفي السياق نفسه فإن الملك عبدالله لم يكن يبدي الاحترام للمرجع الديني العراقي آية الله "علي السيستاني " ارفع شخصية دينية لدى الشيعة في العالم، وهذه تعد سياسة مناهضة للشيعة من قبل الملك عبدالله، وبالتالي تسببت تلك السياسات المتناحرة في قطيعة العلاقات بين البلدين حتى تم حصول تغيير في القيادات بين البلدين في عام ٢٠١٤ [2].

ساهمت المعطيات الجديدة التي حدثت في العراق والمتمثلة بدخول تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) واستيلائه على ثلث مساحة العراق، في تغيير وجهة نظر صناع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية والتي تمثل رأس الحربة لدول مجلس التعاون، وخاصةً بعد ان نشر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) خريطة تصوره المستقبلية لدولتهم المزعومة، والتي تظم (الكويت ولبنان والعراق وسوريا والأراضي الفلسطينية)، وهذا ما جعل دول جوار العراق وخاصةً السعودية إلى تغيير موقفها المتشدد تجاه العراق، وان هناك حاجة ملحة الى التعاون مع العراق لردع تلك الجماعات الإرهابية، فضلًا عن وصول قيادات سياسية جديدة في السعودية من جيل الأمراء الشباب المتخرجين من الجامعات الأميركية والأوروبية ساعد على تغيير القناعات لدى صناع القرار السياسي في العراق على إمكانية التعامل مع تلك القيادات الجديدة في المملكة السعودية، وبالفعل حصل انفراجًا في العلاقات العراقية السعودية بعد إجتياح تنظيم داعش

---

[1] خلود محمد حسين،" السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام ٢٠٠٣ "، **مركز الدراسات الدولية**، العدد٤٤، (جامعة بغداد : ٢٠١٠)، ص٨٤ – ٨٤.

[2] جين لينينمونت وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٦٧.

للعراق، واستلام " حيدر العبادي " لرئاسة الحكومة في العراق، بدل نوري المالكي الذي كانت علاقاته متشنجة مع السعودية، وكذلك وفاة الملك عبدالله وتولي الملك سلمان الحكم في المملكة العربية السعودية[1].

وقد أنتجت الإدارة الجديدة بين العراق والسعودية توجهًا جديداً ينطلق من مبدأ المصالح المشتركة، والانفتاح على دول الجوار، وأدى هذا التوجه الجديد بين البلدين الى تأسيس المجلس التنسيقي المشترك بين العراق والسعودية، خلال زيارة رئيس الوزراء العراقي " حيدر العبادي" في تشرين الأول عام ٢٠١٧ إلى السعودية، وتعد هذه الخطوة هي المحطة الأولى في تطور وتنامي العلاقات بين البلدين، بعد فترة من التوتر وغياب الثقة بين الطرفين، وهذا يعني إنفتاح وتشجيع بقية دول مجلس التعاون الخليجي على إقامة علاقات دبلوماسية مع العراق، لان السعودية تعد هي القدوة والمحفز لبقية دول الخليج العربي، وبهذا تكون سياسة العراق الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي قد حصل فيها انفراجًا في عهد رئيس الوزراء العراقي السابق حيدر العبادي، ساهمت في بناء توجهات جديدة للحكومات العراقية اللاحقة [2].

وفي الوقت الراهن شهدت السياسة الخارجية العراقية تطوراً ملحوظاً بعد اصبح مصطفى الكاظمي رئيساً للوزراء، وإعتماده مبدأ بناء علاقات متوازنة مع المحيط العربي والإقليمي، وخاصةً دول مجلس التعاون الخليجي، محاولًا بذلك إعادة العراق الى حضنه العربي، وقد قام الكاظمي بجولات وزيارات عديدة إلى دول الخليج العربي، تكللت بانعقاد قمة بغداد بتأريخ ٢٠٢١/٨/٢٨، والتي تعد أكبر دليل على مساعي العراق الجادة في أستعادة دوره العربي والإقليمي ولعب دورًا في معالجة الازمات التي تعصف بالمنطقة، ومحاولة تقريب وجهات النظر بين الأطراف العربية المتخاصمة، اذ حضر القمة أربعة دول من مجلس التعاون الخليجي، ما عدا البحرين وعُمان، فضلًا عن حضور الرئيس المصري، وملك الأردن، والرئيس الفرنسي ووزير الخارجية التركي، وممثلين عن منظمات دولية وعربية، وقد ساهمت القمة في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء العرب، اذ تمت خلال القمة لقاءات بين أمير قطر الشيخ " تميم بن حمد " وكل من الشيخ " محمد بن راشد "، ووزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان وهذا كله يعد نجاح للسياسة الخارجية العراقية المتوازنة، وتوجهها في الاتجاه الصحيح بعيدًا عن التحيز لجهة معينة في علاقاتها الخارجية، ويعد هذا الحضور العربي بمثابة دعم لحكومة مصطفى الكاظمي الذي يسعى جاهدًا الى إعادة العراق الى حضنه العربي، وأبعاده عن الاستحواذ الإيراني المسيطر عليه وعلى توجهاته وقراراته السياسية [3].

---

(1) علي فارس حميد وقحطان حسين طاه، مصدر سبق ذكره، ص٦٦٩ – ٦٧٠.

(2) سليم كاطع علي، العراق ودول مجلس التعاون الخليجي نحو استراتيجية مستقبلية، مصدر سبق ذكره، ص٣.

(3) انطلاق قمة بغداد.. تمثيل دولي واسع وتأكيد لدور العراق كوسيط، مقال منشور على موقع الحرة، تاريخ النشر ٢٠٢١/٨/٢٨، متاح على الرابط https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2021/08/28/انطلاق-قمة-بغداد-تمثيل-دولي-واسع-وتأكيد-لدور-العراق-كوسيط ، تاريخ الاطلاع ٢٠٢١/٨/٣٠.

ثالثًا – سياسة العراق الخارجية تجاه دولة قطر بعد عام ٢٠٠٥.

ان سياسة العراق الخارجية تجاه دولة قطر يشوبها الكثير من التوتر، بسبب سياسة قطر تجاه العراق منذ احتلاله من قبل الولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠٠٣، فلقد قدمت دولة قطر الكثير من التسهيلات للقوات الأميركية في بداية شروعها لإحتلال العراق، من خلال القواعد العسكرية الأميركية في قطر، ومن خلال تقديم التسهيلات المالية واللوجستية لتلك القوات الامريكية المحتلة، واستمرت دولة قطر في سياستها التخريبية في العراق، عن طريق إذكاء الصراعات الطائفية ودعم الجماعات المتطرفة، وتسعى دولة قطر في سياستها هذه الى تحقيق مصالحها في العراق، من خلال دعم حركات التمرد في الداخل العراقي، فضلًا عن تمويل بعض القوى والكيانات السياسية، لغرض السيطرة عليها وجعلها أدوات بيد الحكومة القطرية لأجل تحقيق مصالح قطر في العراق، اذ ان قطر تنتهج سياسة نشر الفوضى في محيطها الإقليمي والغاية هي لعب دور بارز يقودها إلى تزعم المنطقة [1].

وبقيت سياسة قطر تعمل بالضد من العملية السياسية الجديدة في العراق، ومنها عقد مؤتمر الدوحة عام ٢٠١٥، لمناقشة الشأن العراقي، ودعت فيه أشخاصاً مطلوبين للقضاء العراقي، ولم تستشير الحكومة العراقية في إقامة هذا المؤتمر، وكان من نتائج هذا المؤتمر هو عدم الاعتراف بالعملية السياسية في العراق، واعتبارها من مخرجات الاحتلال الأميركي، وطالب الحضور بإلغاء هذه العملية السياسية، وإلغاء الدستور العراقي الجديد، وبالتأكيد فإن هذه المواقف من قبل دولة قطر تجاه العملية السياسية في العراق، جعلت سياسة العراق الخارجية تجاه دولة قطر تكون بالضد من هذه السياسة القطرية، انطلاقاً من مبدأ التعامل بالمثل[2].

ان سياسة قطر في دعم التيارات الإسلامية وحركات التمرد في دول المنطقة، أدت الى قيام المملكة العربية السعودية ومعها دول الامارات ودولة البحرين بشن حملة ضد دولة قطر أدت الى سحب سفراء هذه الدول الثلاث من قطر في عام ٢٠١٤، وكرد فعل على سحب السفراء قامت قطر بعقد اتفاقية تعاون استراتيجي مع تركيا عام ٢٠١٤، تتضمن انشاء قاعدة عسكرية تركية في قطر طاقتها الاستيعابية نحو ٣٠٠٠ عسكري، تلك الاتفاقية زادت من حدة الازمة الخليجية، ففي عام ٢٠١٧ أعلنت كل من السعودية والبحرين والامارات ومعهم دولة مصر، مقاطعتهم لقطر واتهامها بتمويل التنظيمات الإرهابية، فضلًا عن التقارب مع إيران، وقد اشترطت الدول المقاطعة لقطر عدة شروط لغرض إنهاء المقاطعة معها، ومن

---

(1) وسام حسين علي العيثاوي، **التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣**، (المانيا – برلين: المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٨)، ص١٨٧.

(2) أحمد عبد الامير، التحديات الخارجية للعملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣ تحديات السياسة القطرية أنموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص١١٢.

ضمنها، اغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر، تخفيف مستوى العلاقات مع إيران، قطع العلاقات مع التنظيمات الإرهابية وقطع التمويل عنها، أغلاق قناة الجزيرة القطرية، وإنهاء جميع اشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتي من ضمنها الاتصالات مع المعارضة السياسية في السعودية ومصر والامارات والبحرين[1].

ونتيجة لهذه الازمة التي أدت الى عزلة قطر وحاجتها الى عقد تحالفات جديدة تساعد على كسرة عزلتها، فقد توجهت الى كسب العراق إلى جانبها، وفي الوقت نفسه كان العراق بحاجة الى كسب المزيد من الحلفاء لمقاتلة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وعلى هذا الأساس ونتيجة إلتقاء المصالح، وتحت مبدأ انه في السياسة لا تدوم سوى المصالح، فقد إلتقت مصالح البلدين في ضرورة تقوية علاقاتها في ظل الظروف الجديدة التي تواجه كلا الطرفين، ومما ساعد على تقارب وجهات النظر، ان العراق لم يقف بالضد مع قطر خلال ازمتها، ودعى الى مبدأ الحوار الدبلوماسي لحل الازمة سلميًا، وشهدت العلاقات العراقية القطرية تطورًا جديدًا عندما بعث الشيخ " تميم بن حمد "أمير دولة قطر برسالة خطية الى رئيس الوزراء العراقي السابق " حيدر العبادي" بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢٢، يدعوه فيها الى زيارة دولة قطر، هذا التغير في الموقف القطري تجاه العراق ساهم في تغيير توجهات السياسة الخارجية العراقية تجاه قطر، وإقامة علاقات دبلوماسية تعاونية بين البلدين، خاصةً ان العراق بحاجة الى الدعم من كافة الدول الإقليمية والدولية من اجل محاربة الإرهاب الذي لا يزال يعاني منه، وكذلك فإن العراق بحاجة الى المزيد من الدعم لإعادة اعمار المدن التي تدمرت نتيجة الاعمال العسكرية التي جرت فيها، اثناء عمليات إخراج العناصر الإرهابية منها[2].

وشهدت العلاقات الثنائية بين العراق وقطر تطورًا ملحوظا خلال تولي " مصطفى الكاظمي" رئاسة الحكومة العراقية، بسبب تبنيه مبدأ الانفتاح على المحيط العربي والإقليمي وإقامة علاقات متوازنة مع الجميع، وقد شهدت هذه الفترة زيارات متبادلة بين العراق ودولة قطر، اذ قام رئيس الجمهورية العراقية " برهم صالح " بزيارة دولة قطر منتصف عام ٢٠١٩، وكذلك قام وزير الخارجية العراقي " فؤاد حسين " بزيارة قطر في ٢٠٢١/٢/٢٠، وقام وزير الخارجية القطري الشيخ " محمد بن عبدالرحمن آل ثاني " بزيارة رسمية الى بغداد بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٤، هدفها تعزيز التعاون المشترك بين البلدين سياسيًا واقتصاديًا وامنياً، كل تلك الزيارات المتبادلة بين البلدين تدل على توجه جديد في العلاقات الثنائية التي يعمل على ترسيخها كلا

---

(1) احمد عبدالامير "، الأزمة الخليجية – القطرية وتأثيرها في وحدة مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، (جامعة بغداد : ٢٠١٩)، ص٢٠ – ٢١ – ٢٢.

(2) مفيد الزيدي،" العلاقات العراقية – القطرية: مرتكزات التقارب وفرص المستقبل "، **مركز الجزيرة للدراسات**، (قطر: ٢٠١٩)، ص٣.

الطرفين في سبيل تعزيز التعاون المشترك، وكذلك سعي البلدين الى لعب دور اكبر على الساحة الإقليمية[1]، وتعد قمة بغداد التي عقدت بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٨، دليل واضح على تقدم ونشاط السياسة الخارجية العراقية وسعيها في لعب دور رئيسي في تقريب وجهات النظر المتضاربة بين دول المنطقة، وقد نجحت حكومة الكاظمي في جمع الفرقاء العرب، اذ اثمرت قمة بغداد في لقاءات مهمة ساعدت على تقريب وجهات النظر بين الفرقاء العرب، فقد التقى أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد مع نائب رئيس الوزراء الاماراتي الشيخ محمد بن راشد، وكذلك لقاء أمير قطر مع الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، وتأتي هذه اللقاءات بعد فترة من المشاحنات التي حدثت بين دولة قطر من جهة، وكل من السعودية والامارات ومصر من جهةٍ أخرى، أدت الى مقاطعة دولة قطر وعزلتها، وقد وصفت هذه القمة من قبل بعض المحللين والمراقبين السياسيين بأنها تمثل لحظة تاريخية للنظام السياسي العراقي ما بعد عام 2003، وأن العراق تحول إلى دولة يمكن أن تمارس دورا في خفض مستوى التصعيد بين الدول المتقاطعة، ويعد حضور امير دولة قطر إلى العراق تطور واضح وملموس في تقدم العلاقات الثنائية بين العراق وقطر، وصرح أمير قطر بأنه يجب تقديم الدعم للعراق وإعادته الى وضعه الطبيعي في المنطقة[2].

رابعاً – سياسة العراق الخارجية تجاه المملكة البحرينية بعد عام 2005.

كانت البحرين من أوائل الدول التي اعادت فتح سفاراتها في بغداد بعد ٢٠٠٣، ونشطت العلاقات التجارية بين البلدين، وقد تزايدت حركة الملاحة الجوية خلال هذه الفترة، ولكن سرعان ما توقفت تلك الحركة بين البلدين نتيجة احداث المظاهرات التي حدثت في البحرين عام ٢٠١١ على اثر احداث الربيع العربي، والتي لاقت تأييداً من قبل بعض السياسيين في العراق، وحزب الله في لبنان، فضلًا عن الدعم والتأييد الإيراني، وغالباً ما تتأثر السياسة الخارجية العراقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بالاحداث الداخلية في العراق، بسبب تصريحات المسؤولين والسياسيين العراقيين المتأثرة بالاحداث الداخلية التي تحدث في دول الخليج [3].

تتمثل سياسة العراق الخارجية تجاه البحرين بالتأثر بالكثير من المواقف السياسية التي يعبر عنها زعماء وقادة كتل وسياسيين عراقيين لمساندة الإحداث التي تحدث في مملكة البحرين، وعادةً ما تكون هذه المواقف

---

(1) يوسف حمود، قطر والعراق...هل يشهد البلدان علاقات استراتيجية متكاملة ؟، مقال منشور على موقع الخليج اونلاين، ٢٠٢١/٣/٢٣، متاح على الرابط https://alkhaleejonline.net/سياسة/قطر-والعراق-هل-يشهد-البلدان-علاقات-استراتيجية-متكاملة؟، تاريخ الإطلاع ٢٠٢١/٩/٤

(2) قمة بغداد لحضة تاريخية للنظام السياسي العراقي، مقال منشور على موقع تلفزيون الغد، ٢٠٢١/٨/٢٨، متاح على الرابط https://www.alghad.tv/خبير-قمة-بغداد-لحظة-تاريخية-للنظام-ا/، تاريخ الإطلاع ٢٠٢١/٩/٥.

(3) جين كينينمونت وآخرون، العراق على الساحة الدولية السياسة الخارجية والهوية الوطنية في المرحلة الانتقالية، مصدر سبق ذكره، ص٦٩.

ذات بعد شخصي ولا يمثل سياسة الدولة ، وفي ضوء ذلك قام البرلمان العراقي بتعليق جلساته لمدة عشرة أيام، إحتجاجاً على قيام السلطات البحرينية بقمع المظاهرات التي حدثت هناك عام ٢٠١١، ودعى عدد من النواب العراقيين إلى سحب سفراء العراق في البحرين والسعودية، وعلى الصعيد الشعبي العراقي حدثت الكثير من المظاهرات التي تندد بقمع المظاهرات في البحرين، وأعلنت مساندتها للشعب البحريني، وطالب القيادي في التحالف الوطني " أحمد الجلبي " بعقد أجتماع لدول المنطقة بما فيها تركيا وإيران، ويكون الاجتماع في بغداد، لبحث الوضع في المملكة البحرينية، اما النائب عن المجلس الأعلى الإسلامي " باقر جبر صولاغ " فقد صرح قائلاً: (طالبنا الحكومة العراقية بقطع علاقاتها مع جميع الأنظمة الدكتاتورية)، كل تلك المواقف من قبل السياسيين العراقيين بالتأكيد تؤثر على سير العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ونتيجة لهذه المواقف العراقية تجاه البحرين فقد قررت شركة طيران الخليج البحرينية الحكومية وقف جميع رحلاتها من والى العراق وإيران وهذا يعد تطور واضح في تردي العلاقات بين البلدين[1].

بقيت العلاقات العراقية البحرينية تعاني من التوترات السياسية حتى مجيء حكومة عراقية جديدة، والمتمثلة برئيس الوزراء الأسبق " حيدر العبادي "، اذ قام وزير خارجية البحرين الشيخ " خالد بن احمد بن محمد آل خليفة " بزيارة مفاجئة الى العراق في ٢٠١٧/٨/١٣، التقى خلالها رئيس الوزراء " حيدر العبادي " ورئيس الجمهورية " فؤاد معصوم "، وكانت الزيارة لتقديم التهنئة بمناسبة تحرير مدينة الموصل من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامي(داعش)، وكذلك لتقريب وجهات النظر وتحسين العلاقات بين البلدين بعد ان مرت بفترة من التوترات، وقد استدعت وزارة الخارجية البحرينية سفير العراق في المنامة احمد نايف رشيد للاحتجاج على تصريحات ادلى بها مسؤولون عراقيون تنديداً بإعدام ثلاثة رجال ادينوا بشن هجوم في 2014 اسفر عن مقتل ثلاثة من عناصر الشرطة[2]، واعتبرت البحرين ان القضاء البحريني مستقل وليس من حق احد التدخل في الشؤون الداخلية لمملكة البحرين، وقد عبر العراق خلال زيارة الوزير البحريني والوفد المرافق له، عن رغبة العراق في تطوير العلاقات بين العراق ومملكة البحرين وكل دول الخليج ودول المنطقة على أساس التعاون والمصالح المشتركة[3].

---

(1) رواء حيدر، احداث البحرين وموقف العراق منها، مقال منشور على موقع إذاعة العراق الحر، ٢٠١١/٣/٢٨، متاح على الرابط https://www.iraqhurr.org/a/2342808.html، تاريخ الاطلاع ٢٠٢١/٩/٧.

(2) البحرين تستدعي السفير العراقي للاحتجاج على تصريحات المالكي، 16 كانون الثاني 2017، في:
www.alhurra.com

(3) أسامة مهدي، العراق والبحرين لمواجهة الاستقطاب الطائفي في المنطقة، مقال منشور على موقع إيلاف، ٢٠١٧/٨/١٣، متاح على الرابط:
'https://www.google.com/amp/s/elaph.com/amp/Web/News/2017/8/1162466.html ، تاريخ الإطلاع ٢٠٢١/٩/١٦

وقد كانت آخر أزمة سياسية حصلت بين العراق ومملكة البحرين، عندما قام العراق برفض حضور المؤتمر الذي دعي اليه في البحرين، والذي دُعيت إليها (إسرائيل) لحضور هذا المؤتمر وهو ما يسمى (بصفقة القرن)، الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية الى تطبيقه في المنطقة وهو عبارة عن خطة سلام بين (إسرائيل) ودول المنطقة، وورشة العمل التي عقدت في المنامة بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٥ هي لبحث الجوانب الاقتصادية في صفقة القرن، وكان العراق قد رفض الدعوة المقدمة له لحضور هذا المؤتمر، اذ صرح المتحدث باسم وزراة الخارجية العراقية "احمد الصحاف " ان العراق ليس معني بهذا المؤتمر ولن يشارك فيه، وأضاف " ان العراق يتمسك بموقفه الثابت والمبدئي تجاه القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني"، ولاقى المؤتمر رفضاً رسمياً وشعبياً فلسطينياً، حيث يتردد أن الصفقة تقوم على إجبار الفلسطينيين على تقديم تنازلات كبرى لـ"إسرائيل"[1].

وعلى اثر انعقاد هذا المؤتمر في البحرين قامت بعض الكتل والجهات السياسية في العراق بإطلاق دعوات لإيقاف الحرب في اليمن والبحرين وسوريا فورا وتنحي حكامها والعمل على تدخل الأمم المتحدة من أجل الإسراع في استتباب الأمن فيها والتحضير لانتخابات نزيهة بعيدة عن تدخلات الدول، أغضبت دعوات الصدر هذه، السلطات البحرينية، فكان رد وزير خارجيتها " خالد بن أحمد " عبر منصة تويتر بالقول، إن "مقتدى يبدي قلقه من تزايد التدخلات في الشأن العراقي، وبدل أن يضع إصبعه على جرح العراق بتوجيه كلامه للنظام الايراني الذي يسيطر على بلده، اختار طريق السلامة ووجه كلامه للبحرين، أعان الله العراق عليه وعلى أمثاله من الحمقى المتسلطين"، اثارت هذه التغريدة مشاعر انصار التيار الصدري، وقاموا بمهاجمة السفارة البحرينية في بغداد، وقاموا بإنزال العلم البحريني وحرقه، ورفع العلم العراقي والعلم الفلسطيني بدله، وكذلك أصدرت وزراة الخارجية العراقية بيان إستنكار حول تصريح وزير الخارجية البحريني، وسلمت السفير البحريني مذكرة أحتجاج، وطالبت البحرين بإعتذار رسمي، كل تلك الإحداث والتدخلات العراقية في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أدت الى المزيد من التوتر في العلاقات بين العراق ومحيطه العربي الذي هو أحوج ما يكون اليه في الوقت الحاضر، لذلك فإن سياسة العراق الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

[1] موقف رسمي من العراق.. هل يشارك في مؤتمر البحرين ؟، مقال منشور على موقع الخليج اونلاين، ٢٠١٩/٦/١٢، متاح على الرابط https://alkhaleejonline.net/سياسة/موقف-رسمي-من-العراق-هل-يشارك-في-مؤتمر-البحرين؟ ، تاريخ الاطلاع ٢٠٢١/٩/١٨.

غالبًا ما تتأثر بتصريحات زعماء وقادة كتل عراقيين من المفترض ان لا يكون لهم شأن في سياق وعمل سياسة العراق الخارجية [1].

ونستطيع القول ان العلاقة بين العراق ومملكة البحرين لا زالت ليست بالمستوى المطلوب والدليل على ذلك هو عدم حضور البحرين لقمة بغداد التي عقدت بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٨، رغم سعي حكومة العراق الجديدة برئاسة مصطفى الكاظمي الى تقوية العلاقات مع محيطه العربي وخاصةً دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن لا تزال هناك عوائق تحول دون ذلك، وقد تكون المصالح الإيرانية في العراق اهم تلك الأسباب، اذ تسعى إيران ان تبقى مسيطرة على العراق ولا تسمح له ببناء علاقات قوية مع محيطه العربي والإقليمي، وتسعى دائماً الى تخريب أي علاقة من شأنها ان تؤثر على المصالح الإيرانية في العراق [2].

خامساً – سياسة العراق الخارجية تجاه الأمارات العربية المتحدة بعد عام ٢٠٠٥.

دولة الإمارات من الدول المهمة في المنطقة، ومن مصلحة العراق ان يقيم علاقات تعاون معها، لما تمثله من نموذج للتطور والتقدم العمراني والتكنولوجي الذي حققته في مدة زمنية قصيرة، لذلك يسعى العراق الى الاستفادة من الخبرات الموجودة في دولة الامارات، على أمل نقل تجربة تطورها وتقدمها إليه، وكانت سياسة دولة الامارات تجاه العراق بعد تغيير النظام السياسي في عام ٢٠٠٣ ذات طابع تعاوني، اذ ساهمت الامارات بتقديم الدعم المادي والمعنوي للشعب العراقي، لأن سياسة الامارات تعمل وفق ان الأنظمة تتغير ولكن الشعوب باقية، وهذا الامر ساعد على بناء علاقات دبلوماسية جيدة بين البلدين بعد ترسيخ النظام السياسي في العراق وإقرار الدستور ورسم السياسات العامة للدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٥[3].

وكانت سياسة العراق الخارجية تجاه دولة الامارات بعد عام ٢٠٠٣، قد اتسمت بالشكر والعرفان لمواقف الامارات الإنسانية تجاه العراق، اذ عبرت الحكومة العراقية عن تقديرها العالي لموقف الامارات الأخوي والإنساني خلال فترة الحصار المفروض عليه، وحاولت بعض القيادات السياسية العراقية الماسكة بدفة الحكم بعد الاحتلال تطمين الشركات والمستثمرين الاماراتيين للدخول الى السوق العراقية لغرض بناء وأعمار العراق، كما ثمن العراق قرار الامارات بشطب جميع ديونها المستحقة على العراق والتي تقدر ب7مليارات

---

(1) يوسف العلي، انتقدتا الصدر.. هل تفرط السعودية والامارات بالعراق من اجل البحرين ؟، مقال منشور على موقع صحيفة الاستقلال ٢٠١٩/٤/٢٧، متاح على الرابط https://www.alestiklal.net/ar/view/959/dep-news-1556546568، تاريخ الاطلاع ٢٠٢١/٩/١٨

(2) فراس الياس، كيف تعاطت إيران مع مخرجات قمة بغداد، مقال منشور على موقع نون بوست، ٢٠٢١/٨/٣١، متاح على الرابط https://www.noonpost.com/content/41678، تاريخ الاطلاع ٢٠٢١/٩/١٩.

(3) السياسة الإماراتية تجاه العراق، مقال منشور على موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣/٧/٢٦، متاح على الرابط https://www.ecssr.ae/reports_analysis/السياسة-الإماراتية-تجاه-العراق/، تاريخ الاطلاع ٢٠٢١/١٠/١١.

دولار في عام ٢٠٠٨، وأثنى العراق على دور الامارات بعلاج وأعادة تأهيل مئات الاطفال العراقيين المصابين بأمراض خطيرة ومزمنة، وفي المقابل دعمت دولة الامارات الاستقرار في العراق، وعملت على تقريب وجهات النظر بين طوائفه وتكتلاته السياسية، ولكن الأمارات وجدت نفسها غير مرحب بها من قبل بعض الجماعات المسلحة والمعارضة للعملية السياسية، اذ ترى تلك الجماعات ان الوجود الاماراتي في العراق هو داعم للاستراتيجية الأمريكية، ومن جهة أخرى يعد التواجد الاماراتي عامل احتكاك بالنفوذ الإيراني المتواجد على الساحة العراقية، خاصةً ان إيران والامارات يتصارعان في المحافل الدولية والإقليمية على ملف الجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى) وما قد يؤثره هذا الملف على موقف القيادات السياسية العراقية الموالية لإيران تجاه التواجد الاماراتي في العراق[1].

وقد مر العراق بعلاقات متشنجة مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال مدة حكم رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، اذ ان نوري المالكي أتخذ من دولة إيران الحليف المقرب له، مع تجاهل العلاقات مع الدول العربية والخليجية، بل انه لم ينفك من اتهام الدول الخليجية بدعم الجماعات المتشددة والإرهابية في العراق، اذ حمل نوري المالكي دول الخليج مسؤولية ما يحصل من خراب ودمار بالعراق، وقد نددت دولة الامارات العربية المتحدة بسياسة التهميش التي تنتهجها حكومة المالكي ضد أبناء السنة، وقامت باستدعاء السفير العراقي لديها للتشاور بهذا الشأن، وعلى العموم تعد مدة حكم نوري المالكي قد أبعدت العراق كثيراً عن حاضنته العربية، مقابل تقاربه من دولة إيران، وهذه السياسة تعد سياسة طائفية بإمتياز وتتبع توجهات سياسة إيران الخارجية الساعية الى تحقيق مصالحها الخاصة دون الاكتراث بمصالح العراق وشعبه [2].

لم تتحسن العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي حتى رحيل حكومة نوري المالكي ومجيء حكومة جديدة برئاسة حيدر العبادي في أواخر عام ٢٠١٤، وحدوث تغير في نهج السياسة الخارجية العراقية، خاصةً بعد إجتياح داعش لعدد من المحافظات العراقية، وحاجة العراق الى الدعم الإقليمي والدولي لمحاربة هذا التنظيم الإرهابي، وكانت أولى خطوات الانفتاح نحو دول مجلس التعاون الخليجي هو زيارة رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي الى دولة الامارات بتأريخ ٢٠١٤/١٢/١٥، وقد هدفت الزيارة الى تعزيز التعاون المشترك بين البلدين على كافة المستويات الأمنية والاقتصادية والثقافية، وفي مقدمتها تنسيق الجهود العسكرية والأمنية لمواجهة خطر تنظيم داعش في العراق، وقد أكدت دولة الامارات حرصها على

---

(1) جاسم يونس الحريري، قراءة في العلاقات العراقية – الخليجية بعد الاحتلال... العلاقات العراقية – الإماراتية، مقال منشور على موقع مقالات، ٢٠٢٠/٤/٢٩، متاح على الرابط https://akhbaar.org/mob/2020/4/270672.html، تاريخ الإطلاع ٢٠٢١/١٠/١٤.

(2) العلاقات الخليجية مع حكومة المالكي في أسوأ حالاتها، مقال منشور على موقع الخليج اونلاين، ٢٠١٤/٦/١٩، متاح على الرابط https://alkhaleejonline.net/آراء/العلاقات-الخليجية-مع-حكومة-المالكي-في-أسوأ-مراحلها، تاريخ الإطلاع ٢٠٢١/١٠/١٨

بناء علاقات صداقة وتعاون مع العراق وتقديم كل الدعم من اجل نهوضه واستعادة مكانه الطبيعي في المنطقة، وقد ترجمة دولة الامارات هذه التوجهات على أرض الواقع من خلال شطبها للديون العراقية، وهذا الأمر يأتي ضمن بادرة النية الصادقة في تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين [1].

وقد شهد العراق تطورًا ملحوظًا في علاقته مع الامارات وبقية دول الخليج بعد تولى رئاسة الوزراء الحالي مصطفى الكاظمي، وسعى الكاظمي الى بناء علاقات متوازنة مع محيطه العربي وليس فقط مع إيران، ولكن هناك أجندة سياسية تابعة لإيران تحاول ان تمنع هذا التطور في العلاقات العراقية العربية، اذ طالب عدد من النواب العراقيين بقطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة الامارات على اثر ورود خبر عن قرار أماراتي بعدم منح سمات دخول الى دولة الامارات لمواطني ١٣ دولة والتي من ضمنها العراق، وهذا الأمر أستغل من بعض نواب البرلمان العراقي الذين يتبعون لأجندات إيرانية وطالبوا بطرد السفير الاماراتي من العراق، وعن هذه الحملة، أوضح المحلل السياسي والباحث الاستراتيجي، رائد العزاوي، في حديث لموقع "الحرة"، أنّ "الدعوات بقطع العلاقات مع الإمارات يندرج ضمن الأجندة التي تسعى لها إيران وحلفائها في العراق لإبعاده عن محيطه العربي" [2].

رغم كل المعرقلات فقد شهدت العلاقات العراقية الإماراتية تطورًا ملحوظا في الوقت الحالي، اذ تبادل البلدان الزيارات وعقدا العديد من الاتفاقيات الثنائية، بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتعاون المشترك في مختلف المجالات، وشهد عام ٢٠٢١ عددًا من الزيارات الرسمية المتكررة من قبل المسؤولين العراقيين إلى دولة الامارات، والمتمثلة برئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، ورئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، وغيرهم من المسؤولين العراقيين، وهذا كله يأتي ضمن سعي الحكومة العراقية الجديدة برئاسة الكاظمي الى تحقيق المزيد من العلاقات المتوازنة بين العراق ومحيطه العربي والإقليمي[3].

وتعد قمة بغداد التي عقدت بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٨ ترجمة واضحة لسياسة العراق الخارجية التي يسعى العراق الى تحقيقها في محيطه العربي والإسلامي، وكان للإمارات حضور متميز وتاريخي على مستوى حاكم

---

(1) باسم راشد، دلالات زيارة رئيس الوزراء العراقي الى للإمارات، مقال منشور على موقع المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٤/١٢/١٦، متاح على الرابط https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/771/تفعيل-التعاون-دلالات-زيارة-رئيس-الوزراء-العراقي-للإمارات، تاريخ الاطلاع ٢٠٢١/١٠/١٨.

(2) نواب عراقيون يطالبون بقطع العلاقات مع الامارات تنفيذًا لأجندة إيرانية، مقال منشور على موقع الحرة، ٢٠٢٠/١١/٣٠، متاح على الرابط https://www.alhurra.com/iraq/2020/11/30/نواب-عراقيون-يطالبون-بقطع-العلاقات-مع-الإمارات-تنفيذاً-للأجندة-الإيرانية، تاريخ الاطلاع ٢٠٢١/١٠/١٩.

(3) طه العاني، تزايد مؤشرات التقارب بينهما.. ما آفاق العلاقات بين العراق والإمارات ؟، مقال منشور على موقع الخليج اونلاين، ٢٠٢١/٩/٢٨، متاح على الرابط https://alkhaleejonline.net/سياسة/تزايد-مؤشرات-التقارب-بينهما-ما-آفاق-العلاقات-بين-الإمارات-والعراق؟، تاريخ الاطلاع ٢٠٢١/١٠/١٩.

دبي محمد بن راشد آل مكتوم، ويسعى العراق من خلال عقد هذه القمة الى أستعادة دوره الإقليمي في المنطقة، ويرى محللون أن أهداف قمة بغداد تتعدى حدود مناقشة قضايا اقتصادية وأمنية إلى محاولة تخفيف التوترات في المنطقة، فيما يسعى العراق لاستعادة دوره الإقليمي والاضطلاع بدور الوسيط بالشرق الأوسط من خلال تلك الفعالية التي تهدف لـ"نزع فتيل" الأزمات في المنطقة، وتحمل المشاركة الإماراتية في القمة عدة دلالات، أولها أن تلك المشاركة تعد دعما وتأييدا لأهداف القمة في مجملها الساعية لدعم الأمن والاستقرار في المنطقة، وثاني هذه الدلالات، أن المشاركة تعد دعما لاستعادة العراق دوره العربي والإقليمي والحفاظ على سيادته، وتؤمن الإمارات بأن العراق، الذي ظل على مدى العصور الماضية منارة للعلم وموطنا خصبا للإبداع وبيئة للتقدم والازدهار، يستحق اليوم بأن يستعيد تلك الأمجاد بالعودة إلى حضنه العربي والإسلامي[1].

سادسًا – سياسة العراق الخارجية تجاه سلطنة عمان بعد عام 2005.

تعتمد سياسة سلطنة عُمان الخارجية على أسس ومبادئ تكمن بعدم الانحياز والالتزام بالحيادية والأخذ والدعوة الى الحوار وحل المشاكل بالطرق السلمية، والمأخوذ على على سياسة سلطنة عُمان انها تتخذ سياسة الحياد وعدم الانحياز، ولا تتفاعل مع القضايا الإقليمية والدولية إلآ في مجال السعي لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتخاصمة والتوصل للسلام وإنهاء الخلافات، وتنأى السلطنة بنفسها عن كآفة الصراعات الدولية والإقليمية التي يمكن ان تؤثر على السلم الاجتماعي والتماسك والوئام الداخلي، كما تحرص السلطنة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وغالباً ما تعلن عن توجهاتها السياسية في المحافل الإقليمية والدولية، وفي الخطابات الإعلامية بأنها دولة مؤمنة بالحوار وبالحلول السلمية والتعايش السلمي بين الشعوب، لذلك كانت سياسة العراق الخارجية تجاه سلطنة عُمان مبنية على نفس توجهات السلطنة من مبدأ التعامل بالمثل[2].

الأمن والسلم وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والعمل على تطوير المصالح المشتركة وحماية في منطقة ويرتبط العراق بعلاقات طيبة مع سلطنة عُمان، مبنية على اساس الاحترام المتبادل الخليج العربي والمنطقة العربية عامة، وفي كافة الازمات التي مربها العراق في العقود الثلاثة الاخيرة كان موقف السلطنة يتصف بالتعاطف والتعاون معه، كما ان العراق يقدر المواقف العمانية في المنطقة في اطار احترام سيادة الدول

---

(1) الامارات والعراق بقمة دول الجوار.. تعاون لدعم استقرار المنطقة، مقال منشور على موقع العين الإخبارية، ٢٠٢١/٨/٢٨، متاح على الرابط https://www.google.com/amp/s/al-ain.com/amp/article/uae-iraq-neighboring-countries-summit، تاريخ الإطلاع ٢٠٢١/١٠/٢٠.

(2) حاتم بن سعيد بن محمد مسن، مرتكزات السياسة الخارجية العمانية في ظل المتغيرات الإقليمية ٢٠٠٥ – ٢٠١٦، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، عمان، ٢٠١٧، ص١٧.

وعدم التدخل في شؤونها والقائمة ايضاً على اساس المصالح المشتركة وتغليب الحوار والوساطة في حل المشاكل بين دول المنطقة من اجل ضمان مصالح الشعوب التي تعيش تحت ثقل الحروب والصراعات التي انهكت الاقطار العربية وصادرت انجازاتها، لهذا فإن سياسة العراق الخارجية تجاه سلطنة عُمان تعد طبيعية وجيدة وخالية من التوترات ومبنية على أساس التعاون المشترك بين البلدين[1].

المطلب الثالث : مستقبل السياسة الخارجية العراقية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

ان ما تعرض له العراق من احداث متعاقبة ومنذ مرحلة الثمانينات من القرن الماضي وصولا الى مرحلة الاحتلال الامريكي لهذا البلد عام 2003م وما لحق به من تنامي وتوسع المصالح الايرانية ومدى تأثيره على الساحة السياسية العراقية ، هذا كله ادى الى من الاضطراب في سياسة العراق الخارجية تجاه محيطه الخارجي لا سيما دول مجلس التعاون الخليجي ، ومما تقدم ان من الامور الصعبة والمعقدة في تحديد مستقبل سياسة العراق الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ، وذلك بسبب صعوبة التكهن بالإرادات البشرية وتصرفاتها ، ومن خلال ذلك فقد تم تقسيم هذا المطلب الى ثلاث مشاهد ، اذ سيكون المشهد الاول عن سيناريو بقاء السياسة الخارجية العراقية في سياقها الحالي تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمشهد الثاني يتضمن سيناريو تدهور السياسة الخارجية العراقية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أمّا المشهد الثالث فانه يتضمن سيناريو تطور السياسة الخارجية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المشهد الأول: سيناريو بقاء السياسة الخارجية العراقية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في سياقها الحالي

تعاني سياسة العراق الخارجية منذ تغيير النظام عام م٢٠٠٣ وإلى وقتنا الحاضر من مشكلة تداخل الاختصاصات وعدم تحديد الأولويات، بسبب تشكيل النظام السياسي الجديد على أساس التوافقات بين الأطراف السياسية وليس على أساس منهج وفلسفة واضحة تعتمدها الدولة في تعاملها مع محيطها الخارجي، لذلك وعلى وفق سيناريو بقاء السياسة الخارجية العراقية على هذا السياق ؛ فإن علاقات العراق مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ستبقى تدور في فلك التجاذبات السياسية بين الأحزاب والكتل السياسية المسيطرة على المشهد السياسي فيه، وسوف تخضع سياسة العراق الخارجية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الى توجهات ومصالح تلك الأطراف المسيطرة الساحة السياسية العراقية، فضلاً عن خضوع

[1] محمود علي الداود، السياسة الخارجية لسلطة عُمان والعلاقات العراقية العُمانية، مقال منشور بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٣، على الرابط التالي https://www.atheer.om/archives/25804/25804/، تاريخ الإطلاع ٢٠٢١/١٠/٢١.

معظم تلك الأطراف السياسية العراقية الى توجهات وميول اجندة خارجية تسعى الى تحقيق مصالحها الخاصة على حساب المصالح الوطنية العراقية، لذلك سوف تبقى سياسة العراق الخارجية على وفق هذا التصور تدور بين المد والجزر وبين التصعيد والتهدئة مع دول الخليج، حسب ما تطمح اليه الأطراف المسيطرة على المشهد السياسي العراقي، وليس وفق ما تتطلبه المصلحة الوطنية العراقية [1].

لهذا فإنّ سياسة العراق الخارجية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرّ عليها وقت كانت فيه بمستوىً متردٍ من العلاقات، مثل ما حدث أيام حكم رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، والتي اتصفت بالنهج المعادي للمعسكر الخليجي، مع إستمرار الاتهامات من قبل الحكومة العراقية لدول الخليج العربية بأنها تمول الإرهاب في العراق وتدعم الاقتتال الطائفي فيه، حتى وصلت الى العداء الشخصي بين الملك السابق عبدالله بن عبدالعزيز وبين نوري المالكي رئيس الوزراء الأسبق، لذلك تعد فترة حكم نوري المالكي غير عادلة ؛ لأنها استندت الى الميول الايدولوجية في سياستها الخارجية، اذ أبتعد العراق عن محيطه العربي، وتمسك بعلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأصبحت أكثر قرارات السياسة الخارجية العراقية تمر عبر البوابة الإيرانية وتصب في صالح إيران والجهات التابعة لها في العراق[2].

وفي فترات أخرى نرى هناك تحسن في علاقات العراق الخارجية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، اذ كان هناك تغير واضح في سياسة العراق الخارجية تجاه دول الخليج عندما اصبح حيدر العبادي رئيساً للوزراء في العراق، وكذلك مجيء قيادة جديدة الى المملكة العربية السعودية والمتمثلة بالملك سلمان بن عبدالعزيز، وتعد المملكة العربية السعودية هي محور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعندما تتحسن العلاقات الثنائية بين العراق والسعودية فإن ذلك يقود إلى تطور العلاقات مع بقية دول المجلس، ولهذا وبسبب توجهات الحكومة العراقية الجديدة برئاسة حيدر العبادي في تبني سياسة الانفتاح على دول الخليج، إذ تم خلال زيارة (حيدر العبادي) إلى السعودية في عام ٢٠١٧م تأسيس المجلس التنسيقي المشترك بين البلدين، ليكون المحطة الأولى في تطوير العلاقات الثنائية بعد مدة طويلة من القطيعة والتوتر في العلاقات وغياب الثقة، وهذا يعني إنفتاح بقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية استناداً إلى سياسة المصالح المشتركة بين الدول، بعيداً عن العواطف والأيديولوجيات التي لم تحقق سوى التباعد والاختلاف وغياب التوافق والثقة بين كافة الأطراف [3].

---

[1] كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص ، مركز الدراسات الدولية ، العدد44،(جامعة بغداد: 2010)، ص7.

[2] جين كينينيمونت واخرون، مصدر سبق ذكره، ص65.

[3] سليم كَاطع علي، العراق ودول مجلس التعاون الخليجي: نحو استراتيجية مستقبلية، مصدر سبق ذكره، ص٣.

ويعود سبب نجاح سياسة العراق الخارجية وتحسن العلاقات مع محيطه العربي خلال مدة حكم حيدر العبادي الى ابتعاده عن سياسة المحاور وإقامة علاقات دبلوماسية متوازنة مع جميع الدول، فضلًا عن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وكذلك حاجة العراق الى دعم الدول في محاربة الإرهاب الذي اجتاح معظم الأراضي العراقية عام ٢٠١٤م لذلك نجد أنّ حكومة حيدر العبادي في فترة معينة قد نجحت في إدارة ملف الإرهاب وطرده من المدن العراقية التي كان يحتلها من خلال اتباع سياسة تقوم على أساس تقوية الداخل العراقي والعمل على وضع خطط مناسبة لتحقيق الأهداف الخارجية دون تحيز لطرف على حساب آخر، وكان من نتائج تلك السياسة أنّ استعاد العراق دوره الخارجي في المنظمات الدولية، ومنها النائب الأول للأمين العام للأمم المتحدة ولجان متعددة، ومنها لجنة حقوق الانسان مما يدل على فعالية السياسة الخارجية العراقية التي اتبعتها حكومة حيدر العبادي بعد عام ٢٠١٤م، ولهذا كان هناك حدوث تحسن كبير في العلاقات العراقية الخليجية في تلك الفترة [1] .

ولكن بعض التصريحات التي يقوم بها عدد من السياسيين العراقيين بين مدة وأخرى تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يحدث توتر في علاقات العراق الخارجية تجاه تلك الدول وقد حدث ان قام بعض المسؤولين العراقيين بالتهجم على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن بين تلك التصريحات، رسالة رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي الى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال اجتماعه بقيادات الحشد الشعبي عام ٢٠١٦م, اذ كان هناك تبدل في موقف حكومة حيدر العبادي تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إذ إتهم بعضا من تلك الدول بأنها مصدر لفكر تنظيم الدولة الإسلامية الارهابي (داعش)، وقد دعاها إلى التعاون من أجل القضاء على هذا التنظيم الإرهابي، وواصل رئيس الوزراء العبادي هجومه على دول الخليج بالقول: "داعش لديه أنصار في دول الخليج، وهناك فكر مترعرع والكل يتحدث بذلك وهو ليس سر أنا أذيعه"، لافتا إلى أن "هذه الدول تعلم بذلك"، مبينا أن "مجموع من قاتلوا في صفوف داعش من دولة الإمارات العربية المتحدة وصل إلى مائة شخص، فكم نفوس الإمارات مقارنة بالعراق"، ويذكر أن وزير الخارجية العراقي إبراهيم عبدالكريم الجعفري، أشاد في وقت سابق بالحشد الشعبي وحزب الله، خلال كلمة له في اجتماع جامعة الدول العربية، قال فيها : "الحشد الشعبي العراقي وحزب الله اللبناني، حفظوا كرامة العرب، وإن من يتهمهم بالإرهاب هو الإرهابي"، ويشار إلى أن الوفد السعودي قام بالانسحاب

[1] منى حسين عبيد،" السياسة الخارجية والأداء الدبلوماسي في العراق: الواقع والمستقبل "، **مجلة أبحاث العلوم السياسية**، العدد٤١ – ٤٢، (العراق، الجامعة المستنصرية: ٢٠١٩/١٢/٣١)، ص٣٦٥.

فورا من مكان الاجتماع، على أثر تلك التصريحات، ومن المؤكد إنّ مثل هذه التصريحات وغيرها لها التأثير السلبي على العلاقات العراقية الخليجية [1].

تعدّ حكومة مصطفى الكاظمي أكثر حكومة عراقية سعت الى تطوير العلاقات العراقية – الخليجية، منذ بداية تشكيل الحكومات الدائمة بعد إقرار الدستور العراقي الجديد عام ٢٠٠٥م, ففي وسط التجاذبات السياسية الإقليمية والدولية التي تسعى الى السيطرة على الساحة السياسية العراقية، فقد حاولت الحكومة العراقية الحالية برئاسة مصطفى الكاظمي إلى إخراج العراق من عنق الزجاجة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وذلك من خلال تحجيم دور الجماعات المسلحة التي تسعى الى تنفيذ أجندات دول أقليمية ودولية، لهذا سعت حكومة الكاظمي الى توسيع العلاقات مع دول الجوار العراقي، وخاصةً دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال عقد الاتفاقيات الثنائية والتعاون بين العراق ودول المجلس في مجالات الطاقة والأمن والتبادل التجاري، وفي هذا المجال صرح المحلل العماني (عوض باقوير) أن الحديث عن التعاون بين دول مجلس التعاون والعراق يعد تطوراً مهماً ؛ باعتبار العراق، بكل مقوماته الجيوسياسية، يشكل عمقاً أمنياً وسياسياً لأمن المنطقة، ويضيف (باقوير) ان أبرز معوقات وعراقيل مثل هذا التعاون المنتظر، يتمثل بوجود المتنفذين في السلطتين التنفيذية والتشريعية العراقية والذين يحاولون فتح باب الاستيراد من ايران على مصراعيه بلا أي عقبات، ساعين بذلك الى إبعاد العراق عن محيطه العربي[2].

وقد عملت حكومة الكاظمي على تفعيل اتفاقية المجلس التنسيقي بين العراق والسعودية والتي تم الاتفاق عليها في مدة حكم رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، اذ أوعز الكاظمي إلى إعادة تشكيل الوفد العراقي في المجلس التنسيقي العراقي السعودي برئاسة وزير المالية علي العلاوي، وفي تاريخ ٢٠٢١/٧/٢٠م تم التوقيع على عدة اتفاقيات ومذكرات ضمن المجلس التنسيقي في المجالات الاستثمارية والتعليمية والرياضية والطاقة وغيرها، وأكد الكاظمي أنه متفائل بمستقبل العلاقات بين بغداد والرياض، مشدداً على أهميتها، حيث قال إن "علاقات العراق والسعودية راسخة، وترتكز على الإيمان بالمصالح الاستراتيجية المشتركة، ومتفائل بمستقبلها " ولكن تبقى المعوقات موجودة ضمن هذا التقدم والتطور في العلاقات العراقية – الخليجية

---

[1] مصطفى الدليمي، العبادي يهاجم دول الخليج.. 100 إماراتي مع "داعش"، مقال منشور على موقع عربي٢١، ٢٠١٦/٢/١٩، https://m.arabi21.com/story/895727?_ga=2.69825360.1735866243.1636042، تاريخ الإطلاع ٢٠٢١/١١/٤.

[2] اشرف كمال، التعاون الخليجي العراقي ... هدف استراتيجي يواجه تحديات كبيرة، مقال منشور على موقع الخليج اونلاين، ٢٠٢١/٢/١، متاح على الرابط https://alkhaleejonline.net/سياسة/التعاون-الخليجي-العراقي-هدف-استراتيجي-يواجه-تحديات-كبيرة، تاريخ الإطلاع ٢٠٢١/١٠/٥.

والمتمثلة بالتحدي الأكبر وهو توسع المصالح الإيرانية في العراق، وتنطلق طهران من خلال عدة اتجاهات في عرقلة أي انفتاح عراقي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتأزيم المشهد الأمني، فضلًا عن عرقلة أي اتفاقيات محتملة بين العراق وتلك الدول من خلال البرلمان العراقي، ويستبق زعماء الفصائل المسلحة أي احتمالات انفتاح على دول الخليج العربي بتصريحات نارية تهدف إلى التصعيد السياسي، ففي ٦/14 /202٠م، قال زعيم فصيل "عصائب أهل الحق" قيس الخزعلي إن "المشروع الخليجي الذي قادته السعودية والإمارات واحد من المشاريع التي أُريد منها تدمير البلاد"، عازياً ذلك إلى "عدم تقبل وجود نظام سياسي ديمقراطي في العراق، وكان الخزعلي اتهم إسرائيل وأميركا والإمارات بمحاولة إثارة الفوضى والاقتتال الداخلي، إبان انتفاضة تشرين الأول 2019 م العراقية، وهو الخطاب الإعلامي الذي انتهجته بعض الأدوات الإعلامية التي لها مصالح مع إيران في مواجهة التظاهرات المطالِبة بالإصلاح السياسي ومحاسبة الفاسدين[1] .

وفي إطار المنهج العلمي لبناء علاقات خارجية متوازنة للعراق مع محيطه العربي والإسلامي، فإنه لا يمكن لصانع القرار السياسي والاستراتيجي في العراق، أن يظل رهناً لواقع السياسة الداخلية وتدخلاتها وخلافاتها في إدارة الملف السياسي، إنّ العراق اذا ما أراد إعادة هيبته الى سابق عهدها وتحقيق الاستقرار ولعب دور أكبر على المستوى الإقليمي والدولي، فإن عليه تحقيق توافق داخلي بتجاوز الاضطرابات والخلافات السياسية، فمن المعروف ان سياسة الدولة ونجاحها على المستوى الخارجي هو محصلة نجاحها في سياستها الداخلية وقوة تماسك مؤسساتها ومدى التعاون بين تلك المؤسسات، وفي هذا الإطار فإن العراق يعاني في الوقت الحالي من عدم الاستقرار السياسي، والتدخل من قبل الأحزاب والقوى السياسية في عمل السلطة التنفيذية التي تعد هي المسؤولة عن صياغة السياسة الخارجية العراقية[2].

وفي السياق ذاته فإنّ سياسة العراق الخارجية تعاني من مشكلة تداخل الاختصاصات وعدم تحديد الأولويات، نتيجة تشكيل النظام السياسي وفق التوافقات بين الأطراف السياسية، وبالتالي فإنّ سياسة العراق الخارجية تخضع للتجاذبات السياسية بين الأطراف السياسية العراقية التي تسعى الى تحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة على حساب المصالح الوطنية، ولهذا نرى الكثير من الاختلافات بين مواقف الأطراف السياسية الرسمية وغير الرسمية تجاه القضايا الإقليمية والدولية، فقد تتبنى الحكومة ممثلة برئيس الوزراء

---

[1] صفاء ناصر، انفتاح العراق على أمريكا والخليج العربي ... الدلالات والتحديات، مقال منشور على موقع اندبندنت عربية، ٢٠٢١/٨/٢٥، متاح على الرابط https://www.independentarabia.com/node/146076/سياسة/تقارير/انفتاح-العراق-على-أميركا-والخليج-العربي-الدلالات-والتحديات، تاريخ الإطلاع ٢٠٢١/٨/٥

[2] دورين بنايمين هرمز وحيدر فوزي صادق، مصدر سبق ذكره، ص١٢٥.

موقفًا مختلفًا عن موقف رئيس الجمهورية او وزير الخارجية، مثلما حصل من مواقف سياسية عراقية مختلفة تجاه سوريا والدعوة الى انشاء لجنة تحقيق دولية حول التفجيرات التي استهدفت وزارتي الخارجية والمالية في شهر آب ٢٠٠٩م والتي كانت فيها أصابع الاتهام متوجهة نحو سوريا، ومن الأمثلة الأخرى على تداخل الاختصاصات وعدم تحديد الأولويات، ما حدث من مزاحمة بين رئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية حول أحقية كل منهما في تمثيل العراق في القمة العربية التي عقدت في الدوحة عام ٢٠٠٩م, اذ قامت الجهتان بالتصريح في أحقية كل منهما دستوريًا في تمثيل السياسة الخارجية العراقية في المحافل الدولية، ومن المؤكد انه وسط هذه الفوضى السياسية سوف تبقى سياسة العراق الخارجية تعاني المزيد من التراجع وعدم الاستقرار ما لم يتم تصحيح مسار النظام السياسي في العراق[1].

إنّ سياسة العراق الخارجية ضمن هذا السناريو سوف تبقى أسيرة المد والجزر وتدور ضمن المعطيات الداخلية للنظام السياسي العراقي، إذ أنّ السياسة الخارجية العراقية وخاصةً تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سوف تبقى متأثرة بمدى سيطرة الكتل والتيارات السياسية التي تسعى جاهدة الى ابعاد العراق عن محيطه العربي وخاصةً الخليجي وتحديدًا المملكة العربية السعودية التي تمثل المحور المناهض للمحور الإيراني وتحاول الحد من التوسع الإيراني في المنطقة، لهذا سوف تعمل إيران والاذرع التابعة لها في العراق على اجهاض أي محاولة من قبل أي حكومة عراقية تسعى الى إقامة علاقات مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لان أي تقارب بين العراق ودول الخليج، تعده إيران يهدد المصالح الإيرانية في المنطقة، وعليه سوف تبقى علاقات العراق مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية متذبذبة بين التقدم والتراجع، حسب توجهات الحكومة التي تدير دفة الحكم فيه وحسب قوتها في فرض قوة الدولة وتوجهاتها على الساحة السياسية العراقية[2].

المشهد الثاني: سيناريو تدهور سياسة العراق الخارجية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

في هذا السيناريو نأخذ احتمالية تدهور سياسة العراق الخارجية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهو الاحتمال الأكثر ترجيحًا وسط المعطيات المتوافرة على الساحة السياسية العراقية من خلال سيطرة الأحزاب السياسية والفصائل المسلحة التي تعمل على عدم قيام علاقات بين العراق ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والعمل على إجهاض إي مشروع تقارب سياسي او اقتصادي او غيره من عوامل التقارب بين العراق ودول الخليج، لأن أي تقارب من أي نوع تعده إيران يمس أمنها القومي

[1] كوثر عباس الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص٨.

[2] جين كينينمونت وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٨٠.

والاستراتيجي، لهذا نرى ان تلك الأحزاب والفصائل قد قامت بالاعتراض على السماح للرياض بالاستثمار في مساحات واسعة داخل البلاد، لأسباب قالت إنها تتعلق بالاقتصاد والامن والسيادة العراقية، وشنت قوى وفصائل عراقية ذات مصالح مع إيران هجوما إعلامياً عنيفا على المملكة العربية السعودية، وحذرت حكومة مصطفى الكاظمي من إتمام هذا المشروع ودعا ائتلاف "دولة القانون" بزعامة رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي، الجهات الرسمية إلى إيقاف مشروع منح السعودية أراضي للاستثمار في بادية العراق (كربلاء، النجف، المثنى)، وهذا الأمر يعدّ إعلاناً واضحاً من قبل الجهات ذات المصالح مع ايران بأنها ضد أي تقارب بين العراق ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأثبتت تلك الجهات انها تعمل على ابعاد العراق عن محيطه العربي والإقليمي[1].

وفي السياق ذاته قامت بعض الجهات السياسية بالاعتراض على فتح منفذ عرعر بين العراق والسعودية والذي تم الإعلان عن افتتاحه عام ٢٠٢٠م، إذ كان هذا المعبر مغلقًا منذ ثلاثين عاماً وتحديداً منذ الاجتياح العراقي لدولة الكويت، وحصول القطيعة بين العراق ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد أعيد افتتاح المعبر بعد عام ٢٠٠٣م، ولكنه كان مقتصرًا على عبور الحجاج فقط، اما الآن فإن الحكومة العراقية وقعت مذكرات تفاهم مع المملكة العربية السعودية لأجل تفعيل هذا المنفذ الحدودي المهم واستغلاله لعبور البضائع بين البلدين، ولكن هذا الأمر لاقى اعتراض من قبل بعض الزعامات السياسية العراقية، مدعيةً ان هذا الانفتاح العراقي على السعودية، يعد احتلال سعودي للعراق، وقد فسرت هذه الاعتراضات على التعاون السعودي العراقي بأنّها تخوفات سوف تؤثر سلباً على الوجود الإيراني في المحافظات العراقية، وفي هذا الإطار قاد " قيس الخزعلي " زعيم فصيل عصائب اهل الحق حملات تشويه إعلامية ضد افتتاح هذا المنفذ وقيام علاقات تعاون بين العراق ودول الخليج، وقد عبر رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي عن هذه الاعتراضات من قبل جهات معينة على هذه العلاقات العراقية السعودية وأنها استعمار سعودي، إنّ الرياض تملك استثمارات زراعية في دول كندا والأرجنتين والبرازيل.. لماذا لا نقول عن هذا الاستثمار بأنه استعمار

---

[1] وليد الخزرجي، لماذا تحذر قوى عراقية موالية لإيران من استثمارات السعودية؟، مقال منشور على موقع عربي٢١، متاح على الرابط https://m.arabi21.com/story/1311476?_ga=2.109441925.1630190110.163.163604587، تاريخ الإطلاع ٢٠٢١/١١/٧.

سعودي، الأمر بدا واضحًا بأن كل هذه الحملات تنضوي تحت تخوف إيران من تأثر مصالحها في العراق[1].

يشكل التواجد الإيراني في العراق مصدر قلق لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، ومن الأسباب التي تدعوا تلك الدول للقلق من إيران، هو التخوف من أستغلال الطائفة الشيعية المتواجدة في دول الخليج، اذ يمثلون في دولة الكويت حوالي (٣٠) في المائة، وفي البحرين حوالي (٦٠) في المائة، فضلًا عن تواجدهم في السعودية بنسبة قليلة وهذا الامر ساعد على تكوين الهلال الشيعي الممتد من إيران الى لبنان، مرورًا بالعراق وسوريا يضاف الى ذلك جماعة الحوثي في اليمن والمدعومين من قبل إيران، والذين يهددون خاصرة المملكة العربية السعودية، ومما زاد من تخوف دول الخليج من توسع التواجد الإيراني في المنطقة هو التدخل الإيراني في الشأن العراقي، واستغلال هذا الامر لأبعاد العراق عن حضنه الخليجي والعربي، فضلًا عن تنامي المشروع النووي الإيراني الذي سوف يساعد على تقوية الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتخوف الخليجي من تصدير الثورة الإسلامية الإيرانية الى دول الخليج وقلب الأنظمة الحاكمة فيها حسب وجهة نظرهم، والتي تعدها جمهورية ايران الاسلامية بأنها أنظمة تنتهج سياسة معادية لها في المنطقة[2].

ساهمت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أبتعاد العراق عن حاضنته العربية وخصوصًا دول الخليج، وذلك بسبب ارتياب الأنظمة الخليجية من النظام السياسي الديموقراطي الجديد في العراق، وهذا ما جعل إيران تستحوذ على العلاقات القوية مع العراق وتسيطر عليه وعلى توجهاته السياسية في المنطقة، وفي هذا الصدد يقول السفير الأمريكي السابق في العراق (ريان كروكر) في إحدى وثائق ويكيليكس المسربة عام ٢٠٠٨م " إنّ الموقف المتشدد تجاه العراق الذي تمثله السعودية والذي يعتمد على محاربة الشيعة ومحاصرة الحكومة العراقية سياسيًا يتناغم مع الاستراتيجية الإيرانية في جذب العراق الى جانبه، بحيث يتخلى عن محيطه العربي وعن علاقاته مع الولايات المتحدة الامريكية "، وعلى هذا الأساس انصبّ تركيز إيران حول كسب العراق إلى جانبها، مستغلة بذلك التناقضات العراقية – الخليجية في بناء علاقات وطيدة مع حكومات العراق التي غالبًا ما تكون تميل إلى الجانب الإيراني ولا تخرج عن توجهاتها السياسية في المنطقة، وقد

---

[1] عقب افتتاح منفذ عرعر ... واحة الاستثمار السعودية تطفئ التصحر الطائفي بالعراق، مقال منشور على موقع العين الإخبارية، ٢٠٢٠/١١/١٨، متاح على الرابط https://www.google.com/amp/s/al-ain.com/amp/article/saudi-investment-oasis-extinguishes-deserti-iraq،تاريخ الإطلاع ٢٠٢١/١١/٨

[2] احمد محمود إبراهيم، "السياسة الإيرانية تجاه العراق في ظل الاحتلال الأمريكي ٢٠٠٣ – ٢٠١٠"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر – غزة/فلسطين، 2012م، ص٥٥ – ٥٦.

أدركت الجمهورية الإسلامية الإيرانية أهمية العراق بالنسبة للقوى الإقليمية والدولية، لذلك عملت جاهدةً على جعل العراق نقطة ارتكاز لها، لتحقيق الكثير من المكاسب التي تسعى إلى تحقيقها، ومن ضمنها البرنامج النووي الإيراني[1].

المشهد الثالث: سيناريو التطور الإيجابي لسياسة العراق الخارجية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

إنّ هذا السيناريو صعب التحقيق، نتيجة الدور الإيراني وتأثيره على بعض مفاصل الدولة العراقية، ولهذا نرى أنّ أيّ تحرك في مواجهة التمدد للمصالح الإيرانية في العراق فإنه يواجه بالتصدي ضد النشطاء السياسيين الذين يتبنون سياسة المواجهة ضد إيران، والأمثلة كثيرة على ذلك، وضمن هذا التوجه فإن مركز الامن الأمريكي الجديد*، قدم دراسة الى مركز صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية توصي بضرورة دمج العراق مع محيطه العربي والخليجي وأبعاده عن النفوذ الإيراني، وهذا الأمر تم طرحه في فترة حكومة حيدر العبادي التي كانت تسعى الى تفعيل الدبلوماسية العراقية، والانتقال في علاقات العراق الخارجية الى سياسة الشراكة مع الأطراف الإقليمية وخاصةً دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل التهديدات الإرهابية المتمثلة في تنظيم الدولة الإسلامية الارهابي (داعش)، بعد ان اجتاح معظم المدن العراقية واحتلها عام ٢٠١٤م وأصبح هذا التنظيم يهدد أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهذا المعطى الجديد المتمثل في التهديد الارهابي للمنطقة أدى الى إنتاج تعريف جديد للارهاب، جعل حكومة حيدر العبادي تنتهج سياسة تعاونية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بدلًا من الاتهامات الموجهة الى هذه الدول في دعم الإرهاب وخاصةً دولة الكويت والمملكة العربية السعودية[2].

ويعدّ هذا السيناريو أقرب إلى التحقيق في ظل حكومة مصطفى الكاظمي التي سعت الى تقوية العلاقات العراقية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، اذ نشطت الزيارات المتبادلة بين الجانبين بعد تولت حكومة الكاظمي إدارة البلاد، ومن ضمن هذه الزيارات المتبادلة، زيارة الأمين العام لمجلس التعاون لدول

---

[1] كرار أنور ، تقاطع الإرادات الإقليمية وإنعكاساتها على العراق بعد عام 2011 ، في مؤتمر العراق بعد عام 2011 ، بالتعاون بين مركز دراسات الشرق الأوسط وجامعة انقرة حاجي بيرام ولي ، انقرة ، 18–19 كانون الأول 2019، ص٣.

*مركز الامن الأمريكي الجديد – مركز أبحاث تأسس في العام 2007م في العاصمة واشنطن وهو مختص بالقضايا الأمنية القومية الأمريكية. يهدف المركز إلى تطوير الأمن القومي والسياسات الأمنية التي تعزز وتحمي المصالح والقيم الأمريكية، للمزيد من المعلومات الإطلاع على الرابط https://www.iicss.iq/?id=357.

[2] علي فارس حميد وقحطان حسين طاه، الدبلوماسية العراقية وتحديات الأمن الوطني في حكومة حيدر العبادي ، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، جامعة بابل ، العدد28 ، (بابل –العراق : 2016)، ص٦٧٢ – ٦٧٣.

الخليج العربية (نايف الحجرف) الى بغداد في مطلع الشهر الثاني من عام ٢٠٢١، وقد تم بحث عدة قضايا خلال هذا اللقاء، من ضمنها العلاقات بين بغداد ودول المجلس، والمصالحة الخليجية، ومكافحة الإرهاب، وعبر الكاظمي عن تطلعاته، خلال هذا اللقاء إن بلاده " تسعى لتمتين علاقاتها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتحقيق التكامل معها بمختلف المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والتجارية، لاسيما وأن تلك العلاقات لم تصل بعد إلى ما يتطلع له العراق"، وشدد الكاظمي على " ضرورة الإسراع بملف الربط بين العراق ودول الخليج وتعزيز التبادل التجاري بين الجانبين"، من جانبه أكد الحجرف على " دعم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للعراق في تحقيق أمنه واستقراره وسيادته "، وبهذا نستنتج من خلال هذا اللقاء ان العراق ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يسعون جاهدين الى تقوية العلاقات بينهما وزيادة الربط التجاري الذي يعود بالمنفعة على الطرفين[1].

تساهم المعطيات الدولية والإقليمية في التأثير على شكل العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فخلال حكم الرئيس الأمريكي باراك أوباما كان هناك تعزيز لمكانة إيران في المنطقة؛ وذلك من خلال الاتفاق النووي الذي زاد من مخاوف دول الخليج من خطر التوسع الإيراني في العراق ودول المنطقة، ولكن بعد تولي ترامب لإدارة الحكومة الامريكية وإلغاء الاتفاقية النووية مع إيران وفرض عقوبات عليها، أدّى ذلك إلى تراجع إيران وتحجيم قوتها، لذلك فإن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية استغلت هذا الوضع وتحركت نحو تقوية علاقاتها مع العراق ومحاولة إبعاده عن المحور الإيراني، متبعة بذلك تعليمات الإدارة الامريكية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في كسب العراق الى جانب دول الخليج وابعاده عن التأثير الإيراني عليه، ويعد تدشين مجلس التعاون السعودي العراقي المنعقد في تشرين الأول عام ٢٠١٧م أول توجه من قبل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لكسب العراق إلى صفها، وحضر أنعقاد هذا المجلس وزير الخارجية الأمريكي (ريكس تيلرسون)، وهذا الأمر ساهم في تعزيز علاقات التعاون بين العراق ودول الخليج[2].

إنّ ما يعزز تطور سياسة العراق الخارجية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ؛ هو مدى تقبل دول الخليج للعراق والشعور بأهميته، فالعراق يمثل محور جيوسياسي مهم وفعال على الصعيد العربي

---

[1] إبراهيم صالح، بغداد.. مباحثات عراقية خليجية حول تعزيز العلاقات، مقال منشور على موقع الاناضول، ٢٠٢١/٢/١، متاح على الرابط https://www.aa.com.tr/ar/الدول-العربية/بغداد-مباحثات-عراقية-خليجية-حول-تعزيز-العلاقات/2130209، تاريخ الاطلاع ٢٠٢١/١٢/٩.

[2] نسيبة يونس،" الخليج بينهما..ما الذي يمكن ان تتعلمه دول الخليج العربي من نهج إيران في التعامل مع العراق"، **مركز البيان للدراسات والتخطيط**، (بغداد : ٢٠٢١)، ص١٧.

والإسلامي والإقليمي، كما انه يمثل همزة الوصل بين أوروبا والخليج العربي واستناداً إلى الثقل الاستراتيجي الذي يحتله العراق، فإن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تسعى الى خلق توافق وتعاون مع العراق الذي يمثل حجر الزاوية في الجسد العربي، ووفق هذا الادراك الخليجي لأهمية العراق، فإنه سيشكل حافزاً لتطوير سياسة العراق الخارجية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعليه فإن العراق ودول الخليج تربطهم مصالح مشتركة تحتم عليهم التعاون وتعزيز العلاقات، وهذا ما نراه اليوم في سعي حكومة الكاظمي الى تعزيز العلاقات مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وإنّ تعزيز العلاقات بين العراق ودول الخليج هو من الأمور والأوضاع الطبيعية، كون العراق يعد أحد دول الخليج العربي، وعليه فإن من الطبيعي والمهم ان يرتبط العراق بعلاقات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبالتالي تعود المنفعة على كل الأطراف من دول الخليج العربي[1].

يعد العراق خليجي الانتماء جغرافياً واجتماعيًا وخاصةً في جزئه الجنوبي، لذلك إذا ما تمّ انضمام العراق إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية فأن هناك مكاسب كثيرة سوف يحصل عليها العراق ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، أولها إنّ المجلس سوف يكون قوة اقتصادية لا يستهان بها، لأنّها سوف تضمّ دولتين تمتلكان أكبر احتياطي نفطي في العالم وهما العراق والسعودية، ومن الممكن أن توظف هذه القوة الاقتصادية في تحقيق الكثير من المكاسب السياسية والاقتصادية في المنطقة والعالم، ومن الناحية الأمنية سوف يأمن الخليج من أطماع العراق التي حدثت على مر التاريخ وخاصةً قضية ضم الكويت إليه؛ لأنّ العراق سيصبح من ضمن دول مجلس التعاون ولن تكون لديه أطماع على شركائه، كذلك عند انضمام العراق لدول المجلس، سوف ينتهي النهج الاشتراكي الذي كان العراق يتبعه، والذي لم يجلب للعراق سوى الدمار والخراب، وفي المقابل سيستفيد المجلس من انضمام العراق له والاستفادة من علمائه ومثقفيه[2].

إنّ مسألة تحسن العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلاقة العراق بإيران، فكلما ابتعد العراق عن إيران زادت وتحسنت علاقاته بدول الخليج العربي والعكس صحيح ؛ لأن إيران لها تأثير في رسم توجهات سياسته الخارجية، وتعد إيران أي تقارب بين العراق ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يضر بمصالحها، خاصةً بعد أن تمّ فرض عقوبات اقتصادية على إيران من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح العراق المتنفس الوحيد لإيران بحكم قربة الجغرافي من العراق، ولهذا نرى أنّ أي تقارب بين العراق ودول الخليج العربي يواجه بالاعتراض والصد من قبل بعض السياسيين

---

[1] سليم كاطع علي، العراق ودول مجلس التعاون الخليجي: نحو استراتيجية مستقبلية، مصدر سبق ذكره، ص٤.

[2] ايمان عباس، أرباح وخسائر انظمام العراق الوطن الخليجي الموحد، مقال منشور في جريدة الوسط، ٢٠٠٤/١٢/١٩، متاح على الرابط http://www.alwasatnews.com/news/428717.html، تاريخ الإطلاع ٢٠٢١/١٢/١٢.

العراقيين ممن لديهم مصالح مع ايران، وعليه فإن عملية تحقيق سيناريو تطور السياسة الخارجية العراقية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى سيطرة إيران على توجهات الحكومة العراقية وصناع القرار فيها[1].

يحتاج سيناريو تطور سياسة العراق الخارجية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحقيقه إلى حكومة تتبع نفس المسار الذي سارت عليه حكومة الكاظمي، والتي اتبعت في سياستها الخارجية إلى إقامة علاقات متوازنة مع محيطه العربي والإقليمي، والابتعاد عن سياسة المحاور، ولعل عقد قمة بغداد بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٨م, خير دليل على سعي الحكومة العراقية إلى إعادة العراق إلى مكانه الطبيعي ومحاولة لعب دور اكبر في حلحلة القضايا التي تعاني منها المنطقة، وقد حققت قمة بغداد الكثير من تقارب وجهات النظر بين الأضداد ولعب دور الوسيط وخاصةً بين السعودية وإيران، وكذلك ساهم العراق في إذابة الجليد بين دولة قطر وكل من السعودية والأمارات بعد ان مرت العلاقات بينهما بفترة من التوتر، وبهذا اثبت العراق انه ما زال يمثل ثقلًا كبيرا في ميزان القوى في المنطقة، ولغرض تطوير دور العراق فأنه بحاجة الى تحسين علاقاته مع محيطه العربي وخاصةً دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويعد العراق من ضمن دول الخليج العربي ويحتاج الى إقامة علاقات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية مع تلك الدول، وفي المقابل فإنّ دول الخليج تحتاج الى عراق قوي ومستقر، لأنه يمثل عمق الخليج العربي[2].

---

[1] رائد الحامد، العراق.. الكاظمي بين الابتعاد عن إيران والتقرب من المحيط العربي، مقال منشور على موقع الاناضول، ٢٠٢١/٤/١٢، متاح على الرابط https://www.aa.com.tr/ar/أخبار-تحليلية/العراق-الكاظمي-بين-الابتعاد-عن-إيران-والتقرب-من-المحيط-العربي-تحليل/2205734، تاريخ الإطلاع ٢٠٢١/١٢/١٥

[2] صافيناز محمد احمد، قمة بغداد محاولات العراق لاستعادة التوازن في سياسته الخارجية، مقال منشور على موقع مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢١/٩/٤، متاح على الرابط https://acpss.ahram.org.eg/News/17240.aspx، تاريخ الإطلاع ٢٠٢١/١٢/١٦.

الخاتمة

نشأت السياسة الخارجية العراقية في ظل ظروف سياسية استثنائية حتمت عليها الانضواء تحت الإرادة البريطانية، لأن العراق كان تحت الانتداب البريطاني حينما تم تشكيل المملكة العراقية عام ١٩٢١، وظلت السياسة الخارجية العراقية تعاني من التقلبات وعدم الاستقرار نتيجة كثرة الانقلابات العسكرية والحروب والحصار، كان آخرها الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ والذي أخرج العراق من معادلة التوازن الإقليمي والدولي، وأصبح ساحة مفتوحة لأطماع الدول المحيطة وتصفية الحسابات، وبالنسبة لسياسة العراق الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي فإنها ظلت تعاني من قلة التفاعل بسبب اجتياح العراق لدولة الكويت عام ١٩٩٠، أما بعد عام ٢٠٠٣ فإنها تحسنت بعض الشيء ولكن وجود عامل النفوذ الإيراني حال دون تقدم وتطور العلاقات بين العراق ودول الخليج.

Conclusion :

Iraqi foreign policy arose under exceptional political circumstances that forced it to fall under the British will, because Iraq was under the British mandate when the Kingdom of Iraq was formed in 1921, and Iraqi foreign policy continued to suffer from fluctuations and instability as a result of the many military coups, wars, and sieges, the last of which was the American occupation. For Iraq in 2003, which removed Iraq from the regional and international balance equation, and became an open arena for the ambitions of surrounding countries and settling scores. As for Iraq's foreign policy towards the Gulf Cooperation Council countries, it continued to suffer from a lack of interaction due to Iraq's invasion of the State of Kuwait in 1990, but after 2003 it improved. Somewhat, but the presence of the Iranian influence factor prevented the progress and development of relations between Iraq and the Gulf states.

المصادر :

1. احمد عبدالامير "، الأزمة الخليجية – القطرية وتأثيرها في وحدة مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، (جامعة بغداد : ٢٠١٩).
2. احمد عبدالامير ، التحديات الخارجية للعملية السياسية في العراق بعد 2003 ، تحديات السياسة القطرية انموذجا .
3. احمد محمود إبراهيم، "السياسة الإيرانية تجاه العراق في ظل الاحتلال الأمريكي ٢٠٠٣ – ٢٠١٠"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر – غزة/فلسطين، 2012م .
4. علي فارس حميد وقحطان حسين طاه، الدبلوماسية العراقية وتحديات الأمن الوطني في حكومة حيدر العبادي ، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، جامعة بابل ، العدد28 ، (بابل –العراق : 2016) .
5. جين لينينمونت وآخرون، " العراق على الساحة الدولية السياسة الخارجية والهوية الوطنية في المرحلة الانتقالية"، م**ركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، العدد ١٢٦، (أبو ظبي : ٢٠١٤).
6. حاتم بن سعيد بن محمد مسن، مرتكزات السياسة الخارجية العمانية في ظل المتغيرات الإقليمية ٢٠٠٥ – ٢٠١٦، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، عمان.
7. خلود محمد حسين،" السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام ٢٠٠٣ "، **مركز الدراسات الدولية**، العدد٤٤، (جامعة بغداد : ٢٠١٠).
8. خليل الحجاج،" دور الحرب العراقية الإيرانية في تأزيم العلاقة بين العراق ودول الخليج "، **مجلة المنارة**، المجلد ١٣، العدد٧، (الأردن : ٢٠٠٧).
9. دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥، الباب الأول، المبادئ الأساسية، المادة الثامنة.
10. دورين بنيامين هرمز _ حيدر فوزي صادق ، السياسة العراقية الخارجية _ رؤية في المعوقات والممكنات ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد51،(العراق:2020) .
11. دعاء جمعة نعمة، " دول مجلس التعاون الخليجي وإدارة الأزمات الإقليمية (ازمة اليمن انموذجا)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، بغداد.
12. رابعة فلاح سند ،" العلاقات الكويتية العراقية : الواقع ورؤية مستقبلية "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٣. سليم كَاطع علي، العراق ودول مجلس التعاون الخليجي: نحو استراتيجية مستقبلية .
13. سليم كاطع علي ، العراق ودول مجلس التعاون الخليجي : نحو استراتيجية مستقبلية ، مجلة اتجاهات سياسية_المركز الديموقراطي العربي ، المجلد1، العدد1 ، (برلين _ المانيا : 2017) .
14. صالح بركة شنداغ وألبير جزمي أوزدمير،" تقييم العراق ٢٠٢٠ : السياسة الخارجية والتوقعات من عام ٢٠٢١ "، **مركز دراسات الشرق الأوسط**، العدد٢٧٧، (أنقرة : ٢٠٢١).
15. عبدالمالك خلف، **أبحاث في تاريخ الكويت**، (الكويت: دار فرطاس للنشر، ١٩٩٨).
16. منى حسين عبيد ، السياسة الخارجية والأداء الدبلوماسي في العراق : الواقع والمستقبل ، مجلة ابحاث العلوم السياسية ، العدد41–42، (العراق ، الجامعة المستنصرية : 2019) .

17. محمد صادق محمد إسماعيل، **مجلس التعاون الخليجي في الميزان**، (مصر: دار العلوم للنشر والتوزيع، ٢٠١٠).
18. محمد عبدالرحمن يونس، "الكويت والمتغيرات السياسية في العراق"، **مركز الدراسات الإقليمية**، العدد١٢، (جامعة الموصل : ٢٠٠٨).
19. المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ملخص إحصائي حول إحصاءات السكان في مجلس التعاون، ٢٠١٩.
20. مفيد الزيدي،" العلاقات العراقية – القطرية: مرتكزات التقارب وفرص المستقبل "، **مركز الجزيرة للدراسات**، (قطر: ٢٠١٩).
21. كوثر عباس الربيعي ، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص ، مركز الدراسات الدولية ، العدد44 (جامعة بغداد : 2010) .
22. كرار أنور ، تقاطع الإرادات الإقليمية وإنعكاساتها على العراق بعد عام 2011 ، في مؤتمر العراق بعد عام 2011 ، بالتعاون بين مركز دراسات الشرق الأوسط وجامعة انقرة حاجي بيرام ولي ، انقرة ، تركيا 18-19 كانون الأول 2019.
23. نسيبة يونس،" الخليج بينهما..ما الذي يمكن ان تتعلمه دول الخليج العربي من نهج إيران في التعامل مع العراق"، **مركز البيان للدراسات والتخطيط**، (بغداد : ٢٠٢١)، ص١٧.
24. نصيرة عكول،" دول مجلس التعاون الخليجي في ظل التحولات الجديدة لمنطقة الشرق الأوسط ٢٠١٠ – ٢٠١٤ "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري، الجزائر، ٢٠١٥.
25. وسام حسين علي العيثاوي، **التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣**، (المانيا – برلين: المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٨).
26. صفاء ناصر، انفتاح العراق على أمريكا والخليج العربي ... الدلالات والتحديات، مقال منشور على موقع اندبندنت عربية، ٢٠٢١/٨/٢٥، متاح على الرابط https://www.independentarabia.com/node/146076/سياسة/تقارير/انفتاح-العراق-على-أميركا-والخليج-العربي-الدلالات-والتحديات.
عقب افتتاح منفذ عرعر ... واحة الاستثمار السعودية تطفئ التصحر الطائفي بالعراق، مقال منشور على موقع العين الإخبارية، ٢٠٢٠/١١/١٨، متاح على الرابط https://www.google.com/amp/s/al-ain.com/amp/article/saudi-investment-oasis-extinguishes-deserti-iraq .
27. صافيناز محمد احمد، قمة بغداد محاولات العراق لاستعادة التوازن في سياسته الخارجية، مقال منشور على موقع مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢١/٩/٤، متاح على الرابط https://acpss.ahram.org.eg/News/17240.aspx، تاريخ الإطلاع ٢٠٢١/١٢/١٦.
28. ايمان عباس، أرباح وخسائر انضمام العراق الوطن الخليجي الموحد، مقال منشور في جريدة الوسط، ٢٠٠٤/١٢/١٩، متاح على الرابط http://www.alwasatnews.com/news/428717.html، تاريخ الإطلاع ٢٠٢١/١٢/١٢.

29. رائد الحامد، العراق.. الكاظمي بين الابتعاد عن إيران والتقرب من المحيط العربي، مقال منشور على موقع الاناضول، ٢٠٢١/٤/١٢، متاح على الرابط https://www.aa.com.tr/ar/أخبار-تحليلية/العراق-الكاظمي-بين-الابتعاد-عن-إيران-والتقرب-من-المحيط-العربي-تحليل/2205734، تاريخ الإطلاع ٢٠٢١/١٢/١٥

30. إبراهيم صالح، بغداد.. مباحثات عراقية خليجية حول تعزيز العلاقات، مقال منشور على موقع الاناضول، ٢٠٢١/٢/١، متاح على الرابط https://www.aa.com.tr/ar/الدول-العربية/بغداد-مباحثات-عراقية-خليجية-حول-تعزيز-العلاقات/2130209 .

31. اشرف كمال، التعاون الخليجي اشرف كمال، التعاون الخليجي العراقي ... هدف استراتيجي يواجه تحديات كبيرة، مقال منشور على موقع الخليج اونلاين، ٢٠٢١/٢/١، متاح على الرابط https://alkhaleejonline.net/سياسة/التعاون-الخليجي-العراقي-هدف-استراتيجي-يواجه-تحديات-كبيرة .

32. وليد الخزرجي، لماذا تحذر قوى عراقية موالية لإيران من استثمارات السعودية؟، مقال منشور على موقع عربي٢١، متاح على الرابط https://m.arabi21.com/story/1311476?_ga=2.109441925.1630190110.163.163604587 ،

33. وضحة وليد الخزرجي، لماذا تحذر قوى عراقية موالية لإيران من استثمارات السعودية؟، مقال منشور على موقع عربي٢١، متاح على الرابط https://m.arabi21.com/story/1311476?_ga=2.109441925.1630190110.163.163604587

، ذيبان غنام،" دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج ٢٠٠٣ – ٢٠١١ "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١١.

34. مصطفى الدليمي، العبادي يهاجم دول الخليج.. 100 إماراتي مع "داعش"، مقال منشور على موقع عربي٢١، ٢٠١٦/٢/١٩، https://m.arabi21.com/story/895727?_ga=2.69825360.1735866243.1636042 .

35. عبدالكريم صالح المحسن، مجلس التعاون الخليجي ومستقبل العلاقات العراقية-الخليجية، موقع الحوار المتمدن، تاريخ النشر ٢٠١١/٧/١٤، متاح على الرابط:
https://m.ahewar.org/s.asp?aid=267178&r=0

36. حمزة مصطفى، العلاقات العراقية – الكويتية من الفصل السابع إلى السادس، جريدة الشرق الأوسط، تاريخ النشر، ٢٠١٥/٨/٢، متاح على الرابط:
https://aawsat.com/home/article/421426/العلاقات-العراقية-الكويتية-من-الفصل-السابع-إلى-السادس ،.

37. بدر السيف، توسيع نطاق المفاوضات خطوة فعالة لتسوية الخلاف البحري بين العراق والكويت، مقال منشور على موقع مركز مالكوم كير – كارنيغي للشرق الأوسط، متاح على الرابط:
https://carnegie-mec.org/2021/04/12/ar-pub-84272،

38. وليد الخزرجي، لماذا استبق الكاظمي قمة "جوار العراق "بزيارة خاطفة للكويت ؟، مقال منشور على موقع عربي ٢١، تاريخ النشر ٢٠٢١/٨/٢٣ متاح على الرابط التالي:

https://m.arabi21.com/Story/1380296

39. انطلاق قمة بغداد.. تمثيل دولي واسع وتأكيد لدور العراق كوسيط، مقال منشور على موقع الحرة، تاريخ النشر ٢٠٢١/٨/٢٨، متاح على الرابط:

https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2021/08/28/انطلاق-قمة-بغداد-تمثيل-دولي-واسع-وتأكيد-لدور-العراق-كوسيط

40. يوسف حمود، قطر والعراق...هل يشهد البلدان علاقات استراتيجية متكاملة ؟، مقال منشور على موقع الخليج اونلاين، ٢٠٢١/٣/٢٣، متاح على الرابط:

https://alkhaleejonline.net/سياسة/قطر-والعراق-هل-يشهد-البلدان-علاقات-استراتيجية-متكاملة؟، تاريخ

41. قمة بغداد لحظة تاريخية للنظام السياسي العراقي، مقال منشور على موقع تلفزيون الغد، ٢٠٢١/٨/٢٨، متاح على الرابط:

https://www.alghad.tv/خبير-قمة-بغداد-لحظة-تاريخية-للنظام-ا/

42. رواء حيدر، احداث البحرين وموقف العراق منها، مقال منشور على موقع إذاعة العراق الحر، ٢٠١١/٣/٢٨، متاح على الرابط:

https://www.iraqhurr.org/a/2342808.html.

The References:

1. Ahmed Abdel Amir, “The Gulf-Qatari Crisis and its Impact on the Unity of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf,” (University of Baghdad: 2019).
2. Ahmed Abdel Amir, external challenges to the political process in Iraq after 2003, challenges of Qatari policy as an example.
3. Ahmed Mahmoud Ibrahim, “Iranian policy towards Iraq under the American occupation 2003-2010”, unpublished master’s thesis, Al-Azhar University - Gaza / Palestine, 2012 AD.
4. Ali Faris Hamid and Qahtan Hussein Taha, Iraqi diplomacy and national security challenges in the government of Haider al-Abadi, Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences, University of Babylon, Issue 28, (Babylon - Iraq: 2016).
5. Jane Leninmont et al., “Iraq on the International Arena, Foreign Policy and National Identity in the Transitional Period,” Emirates Center for Strategic Studies and Research, Issue 126, (Abu Dhabi: 2014).
6. Hatem bin Saeed bin Muhammad Musan, The Foundations of Omani Foreign Policy in Light of Regional Changes 2005-2016, unpublished master’s thesis, Middle East University, Jordan, Amman.
7. Kholoud Muhammad Hussein, “Iraqi Foreign Policy towards the Kingdom of Saudi Arabia after 2003,” Center for International Studies, No. 44, (University of Baghdad: 2010).

8. Khalil Al-Hajjaj, "The Role of the Iran-Iraq War in Exacerbating the Relationship between Iraq and the Gulf States," Al-Manara Magazine, Volume 13, Issue 7, (Jordan: 2007).
9. Iraq's Permanent Constitution of 2005, Part One, Basic Principles, Article Eight.
10. Doreen Benjamin Hormuz _ Haider Fawzi Sadiq, Iraqi Foreign Policy _ A Vision on Obstacles and Possibilities, Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, Issue 51, (Iraq: 2020).
11. Duaa Jumaa Nimah, "Gulf Cooperation Council Countries and Regional Crisis Management (Yemen Crisis as a Model)," unpublished master's thesis, Al-Nahrain University, Baghdad.
12. Raba'a Falah Sanad, "Kuwaiti-Iraqi Relations: Reality and Future Vision," unpublished master's thesis, Middle East University, Jordan, 2013. Salim Katia Ali, Iraq and the Gulf Cooperation Council Countries: Towards a Future Strategy.
13. Salim Kate Ali, Iraq and the Gulf Cooperation Council Countries: Towards a Future Strategy, Political Trends Magazine - Arab Democratic Center, Volume 1, Issue 1, (Berlin - Germany: 2017).
14. Salih Berke Şandag and Alper Jazme Ozdemir, "Assessing Iraq 2020: Foreign Policy and Expectations from 2021," Center for Middle East Studies, No. 277, (Ankara: 2021).
15. Abdul Malik Khalaf, Research in the History of Kuwait, (Kuwait: Fartas Publishing House, 1998).
16. Mona Hussein Obaid, Foreign Policy and Diplomatic Performance in Iraq: Reality and Future, Political Science Research Journal, Issue 41-42, (Iraq, Al-Mustansiriya University: 2019).
17. Muhammad Sadiq Muhammad Ismail, The Gulf Cooperation Council in the Mizan, (Egypt: Dar Al-Ulum for Publishing and Distribution, 2010).
18. Muhammad Abdul Rahman Younis, "Kuwait and the Political Changes in Iraq," Center for Regional Studies, Issue 12, (University of Mosul: 2008).
19. The Statistical Center of the Gulf Cooperation Council, Statistical Summary of Population Statistics in the Gulf Cooperation Council, 2019.
20. Mufid Al-Zaidi, "Iraqi-Qatari relations: foundations of rapprochement and opportunities for the future," Al Jazeera Center for Studies, (Qatar: 2019).
21. Kawthar Abbas Al-Rubaie, Iraq's foreign policy between constraints and opportunities, Center for International Studies, Issue 44 (University of Baghdad: 2010).
22. Karar Anwar, The Intersection of Regional Wills and Its Repercussions on Iraq after 2011, at the Iraq Post-2011 Conference, in cooperation between the Center for Middle East Studies and Ankara Haci Bayram Veli University, Ankara, Turkey, December 18-19, 2019.
23. Nusaybah Younis, "The Gulf Between them... What can the Arab Gulf states learn from Iran's approach to dealing with Iraq," Al-Bayan Center for Studies and Planning, (Baghdad: 2021), p. 17.
24. Nasira Akul, "The Gulf Cooperation Council Countries in Light of the New Transformations of the Middle East 2010-2014," unpublished master's thesis, Mouloud Mammeri University, Algeria, 2015.

25. Wissam Hussein Ali Al-Ithawi, Modernization and Stability in the Iraqi Political System after 2003, (Germany - Berlin: Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, 2018).
26. Safaa Nasser, Iraq's openness to America and the Arabian Gulf... Implications and Challenges, article published on the Independent Arabia website, 8/25/2021, available at the link https://www.independentarabia.com/node/146076/politics/reports/openness -Iraq-on-America-and-the-Arab-Gulf-implications-and-challenges.
Following the opening of the Arar port...the Saudi investment oasis extinguishes sectarian desertification in Iraq, an article published on the Al-Ain News website, 11/18/2020, available at the link https://www.google.com/amp/s/al-ain.com/amp /article/saudi-investment-oasis-extinguishes-deserti-iraq.
27. Safinaz Muhammad Ahmed, Baghdad Summit, Iraq's attempts to restore balance in its foreign policy, article published on the Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies website, 9/4/2021, available at the link https://acpss.ahram.org.eg/News/17240. .aspx, accessed 12/16/2021.
28. Iman Abbas, The Profits and Losses of Iraq's Accession to the United Gulf Homeland, an article published in Al-Wasat newspaper, 12/19/2004, available at the link http://www.alwasatnews.com/news/428717.html, accessed 12/12/ 2021.
29. Raed Al-Hamid, Iraq... Al-Kazemi between moving away from Iran and getting closer to the Arab environment, an article published on the Anatolia website, 4/12/2021, available at the link https://www.aa.com.tr/ar/Analytical-News /Al-Kadhimi-Iraq-between-distancing-from-Iran-and-coming-close-to-the-Arab-environment-analysis/2205734, accessed 12/15/2021
30. Ibrahim Saleh, Baghdad.. Iraqi-Gulf discussions about strengthening relations, Munch article Watch on the Anatolia website, 2/1/2021, available at the link https://www.aa.com.tr/ar/Arab-Countries/Baghdad-Iraqi-Gulf-Discussions-about-Strengthening-Relations/2130209.
31. Ashraf Kamal, Gulf Cooperation Ashraf Kamal, Iraqi Gulf Cooperation...a strategic goal facing great challenges, article published on the Al-Khaleej Online website, 2/1/2021, available at the link https://alkhaleejonline.net/politics/Gulf-Cooperation- The Iraqi-strategic-goal faces great-challenges.
32. Walid Al-Khazraji, Why are Iraqi forces loyal to Iran warning of Saudi investments?, article published on the Arabi21 website, available at the link https://m.arabi21.com/story/1311476?_ga=2.109441925.1630190110.163.163604587,
33. Wadha Walid Al-Khazraji, Why are Iraqi forces loyal to Iran warning of Saudi investments?, article published on the Arabi21 website, available at the link https://m.arabi21.com/story/1311476?_ga=2.109441925.1630190110.163.163604587, Dhiban Ghannam. "The role of the Gulf Cooperation Council in maintaining the security of the Gulf region 2003-2011," unpublished master's thesis, Middle East University, Jordan, 2011.
34. Mustafa Al-Dulaimi, Al-Abadi attacks the Gulf states... 100 Emirati with ISIS, article published on the Arabi21 website, 2/19/2016, https://m.arabi21.com/story/895727?_ga=2.69825360.1735866243.1636042.

35. Abdul Karim Saleh Al-Mohsen, The Gulf Cooperation Council and the Future of Iraqi-Gulf Relations, Al-Hiwar Al-Mutamaddin website, publication date 7/14/2011, available at the link:
https://m.ahewar.org/s.asp?aid=267178&r=0
36. Hamza Mustafa, Iraqi-Kuwaiti Relations from Chapters Seven to Six, Asharq Al-Awsat Newspaper, date of publication, 8/2/2015, available at the link:
https://aawsat.com/home/article/421426/Iraqi-Kuwaiti-relations-from-Chapter-Seven-to-Six,.
37. Badr Al-Saif, Expanding the scope of negotiations is an effective step to settle the maritime dispute between Iraq and Kuwait, an article published on the website of the Malcolm Kerr-Carnegie Middle East Center, available at the link:
, https://carnegie-mec.org/2021/04/12/ar-pub-84272
38. Walid Al-Khazraji, Why did Al-Kadhimi pre-empt the "Iraq Neighborhood" summit with a lightning visit to Kuwait?, article published on the Arabi 21 website, publication date 8/23/2021, available at the following link:
https://m.arabi21.com/Story/1380296
39. The launch of the Baghdad summit... broad international representation and confirmation of Iraq's role as a mediator, article published on the Al-Hurra website, publication date 8/28/2021, available at the link:
https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2021/08/28/The launch of the Baghdad summit with broad international representation and confirmation of Iraq's role as a mediator
40. Youssef Hammoud, Qatar and Iraq...Are the two countries witnessing integrated strategic relations?, article published on the Al-Khaleej Online website, 3/23/2021, available at the link:
https://alkhaleejonline.net/Politics/Qatar-and-Iraq-Are-the-countries-witnessing-integrated-strategic-relations?, History
41. The Baghdad Summit is a historic moment for the Iraqi political system, an article published on the Al-Ghad TV website, 8/28/2021, available at the link:
https://www.alghad.tv/expert-baghdad-summit-a-historical-moment-for-the-regime/
42. Rawaa Haider, The events in Bahrain and Iraq's position on them, article published on the Radio Free Iraq website, 3/28/2011, available at the link:
https://www.iraqhurr.org/a/2342808.html.
43.Adwan, A. I. (2019). Iraq's regional standing In the International Competition situation in the Middle East. Tikrit Journal For Political Science.